مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

جيبوتي وعلاقتها بالحوثيين

ترجمات أبعاد

أغسطس 2024

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

جيبوتي تتهرب التدقيق رغم علاقاتها بالصين وإيران والحوثيين وارتباطها بأنشطة غير مشروعة

هل تقوم روسيا بتسليح المتمردين الحوثيين؟

الحملة العسكرية الأمريكية ضد الحوثيين لا تزال غير ناجحة

الاتحاد الأوروبي يأخذ أزمة البحر الأحمر على محمل الجد أخيرًا

قمع المجتمع المدني في اليمن: حرب فوق الحرب نقطة ضعف الحوثيين

تجار أسلحة يمنيون يبيعون رشاشات على منصة X

الجيش الأمريكي مذعور: الليزر ليس سلاحا سحريا لإسقاط الصواريخ

لماذا أصبح مضيق هرمز بؤرة قلق مرة أخرى؟

ماذا يعني التعديل الحكومي الحوثي بالنسبة لليمن؟

وزارة الخزانة تفرض عقوبات على وكلاء إيرانيين

تصاعد العنف من وكلاء إيران يهدد بارتفاع كبير في أسعار النفط

اليمن: الهجوم الإسرائيلي على الميناء جريمة حرب محتملة

هدنة هشة لكنها دائمة في اليمن

abaadstudies
www.abaadstudies.org

BNN Bloomberg

جيبوتي تتهرب التدقيق رغم علاقاتها بالصين وإيران والحوثيين وارتباطها بأنشطة غير مشروعة

غوليد أحمد

Middle East Institute

أفادت مؤسسات أمريكية بوجود مساعدات مالية تصل إلى الحوثيين من كيانات تعمل داخل جيبوتي، مما يثير تساؤلات حول حياد البلاد في أزمة البحر الأحمر. وتعد جيبوتي لاعبًا رئيسيًا في التجارة بمنطقة القرن الأفريقي، إلا أنها تعمل أيضًا كقناة للنفوذ الصيني، وترتبط بجهات فاعلة خبيثة مثل إيران والحوثيين.

وتتعرض جيبوتي لاتهامات بالتورط في أنشطة السوق السوداء، بما في ذلك غسل الأموال، التمويل غير المشروع، وتهريب النفط والأسلحة. وتشير المساعدات المالية المقدمة من كيانات جيبوتية للحوثيين إلى تقويض حيادها المزعوم وجهودها لتعزيز السلام. ففي أغسطس 2020، شحنت شركة جيبوتية 40 ألف صاعق كهربائي، تم بيعها لاحقًا في السوق السوداء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي مارس 2021، تم القبض على نفس الكيان الجيبوتي أثناء نقل 225 طنًا من المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع المتفجرات والصواريخ.

وفي 16 يونيو 2024، أفادت صحيفة وول ستريت جورنال بأن المتمردين الحوثيين أنشأوا طريقًا جديدًا عبر جيبوتي، مستخدمين السفن المدنية لنقل الأسلحة من الموانئ الإيرانية. وقد أثار هذا التطور مخاوف بشأن استحواذ جيبوتي مؤخرًا على طائرتين للمراقبة الاستخباراتية العسكرية، والتي يُفترض أنها مخصصة لأغراض أمن الحدود. هذه الإجراءات تثير شكوكًا كبيرة حول حياد جيبوتي كشريك، خاصة في ظل فشلها في وقف تهريب الأسلحة الإيرانية، وتمويل الإرهاب، وغسيل الأموال، مقارنة بالموقف الذي تبناه حلف شمال الأطلسي تجاه دول مثل بيلاروسيا وإيران وكوريا الشمالية.

لم يتم التدقيق بشكل كاف في حياد جيبوتي المزعوم ودعوتها للسلام، مما يستدعي إعادة النظر في هذا الموضوع من أجل استقرار المنطقة وأمنً المياه الدولية. بالإضافة إلى ذلك، رفضت حكومة جيبوتي إدانة الهجمات الحوثية على حركة الملاحة البحرية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وسمحت لسفن التجسس الإيرانية بالرسو في القاعدة العسكرية الصينية، مما قد يوفر معلومات استخباراتية حساسة للحوثيين أثناء تنفيذهم للهجمات على الشحن.

وقد أعلن وزير خارجية جيبوتي محمد علي يوسف دعمه للحوثيين أثناء تنفيذهم هجمات على حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب، مبررًا ذلك بأنه «إغاثة مشروعة للفلسطينيين» وسط الحرب المدمرة على غزة، إلا أن هذا الموقف أثار الشكوك، حيث أن إغلاق باب المندب قد يشل اقتصاد جيبوتي واقتصادات الدول الأفريقية الأخرى، حتى مع سعي وزير الخارجية لانتخابه رئيسًا للاتحاد الأفريقي.

وفي مقابلة مع رئيس موانئ جيبوتي والمنطقة الحرة، أبو بكر عمر هادي، أجرتها بلومبرغ، أوضح أن جيبوتي استفادت من الفوضى في جنوب البحر الأحمر، قائلا: «نحن نستفيد من سوء حظ الآخرين»، مما يقوض التصور بأن جيبوتي كانت ضحية غير مباشرة لهجمات الحوثيين على التجارة البحرية.

وتمثل المساعدات المقدمة للحوثيين خطرًا على الأمن الإقليمي، حيث تشمل شحنات من المواد المستخدمة في تصنيع المتفجرات والصواريخ، مما يثير الشكوك حول دوافع جيبوتي الحقيقية في النزاع الإقليمي. وقد استغل الحوثيون الأزمة لتحقيق مكاسب مالية باستخدام باب المندب كبوابة فدية، مما يعد انتهاكا لمبادئ التجارة العادلة بموجب منظمة التجارة العالمية ويقوض آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، المصممة لمراقبة وتفتيش الشحنات التجارية المتجهة إلى موانئ اليمن على البحر الأحمر.

وفي أبريل 2024، ارتفعت صادرات الصين إلى الحوثيين إلى أكثر من 1900 حاوية، بزيادة قدرها 427٪ مقارنة بما كانت عليه في أكتوبر 2023. منح الحوثيون الصين ممرًا آمنًا شاملاً لشحناتها، مما ساهم في ارتفاع حركة الشحن في جيبوتي. تعامل الميناء مع كميات هائلة من الحاويات المنقولة من موانئ البحر الأحمر إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون في الحديدة غرب اليمن، وذلك باستخدام سفن مملوكة ومدارة من قبل جيبوتي. وقبل أزمة البحر الأحمر، كان حجم التجارة بين الصين والحوثيين ضئيلاً للغاية، حيث كان يتم استيراد أقل من 365 وحدة معادلة لعشرين قدمًا شهريًا من الصين. ومع ذلك، في أبريل 2024، حدث تحول ملحوظ حيث ارتفعت صادرات الصين إلى الحوثيين إلى أكثر من 1900 حاوية، مما يشير إلى أن «الأعمال التجارية الجيدة» في جيبوتي ربما كانت مبنية على سوء حظ الآخرين.

لطالما عملت جيبوتي كممر لجهات فاعلة مثل الصين وإيران بينما تحظى بحماية من الولايات المتحدة ودول الخليج بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم. ومع ذلك، يكمن القلق الأكبر في روابطها مع الحوثيين، الذين يمثلون تهديدًا ليس فقط للتجارة البحرية العالمية ولكن أيضًا للكابلات البحرية الحيوية التي تحمل بيانات الإنترنت الحيوية وتريليونات الدولارات في المعاملات المالية اليومية.

توجد حاجة ملحة لإصلاح العقوبات المفروضة على الحوثيين في اليمن وإنفاذها من خلال مراقبة سفن جيبوتي وخطوط الشحن الدولية مثل CMGA وMaersk وPIL، بالإضافة إلى خطوط الشحن الصينية والدول التي ترفع أعلامًا وهمية، والتي سهلت تسليم السلع التجارية إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون منذ عام 2023. علاوة على ذلك، يجب إصلاح آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بشكل كامل، وتطوير نظام متقدم لفحص البضائع آليًا، ونقل عمليات التفتيش من جيبوتي إلى منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية أو المملكة العربية السعودية.

من الضروري أن تبذل جيبوتي جهودًا جادة لمعالجة هذه القضايا من أجل استقرار المنطقة، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة لضمان الأمن الإقليمي. يتطلب استقرار البحر الأحمر وخليج عدن معالجة شاملة للأدوار التي تلعبها الكيانات المختلفة في جيبوتي في تسهيل الأنشطة غير المشروعة التي تعزز من نفوذ الحوثيين وإيران في المنطقة. يجب على جيبوتي اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز الرقابة على المعاملات المالية وضمان عدم استخدام أراضيها كنقطة انطلاق لتهريب الأسلحة والمواد المحظورة.

وفي الختام، يُعد الدور الذي تلعبه جيبوتي في منطقة القرن الأفريقي ذا أهمية استراتيجية حساسة. إذا ما استغلت هذا الموقع بشكل صحيح، يمكنها أن تسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة. ومع ذلك، إذا استمرت في تجاهل التزاماتها الدولية وتورطها في أنشطة مشبوهة، فإنها تعرض نفسها لمزيد من العزلة والضغوط الدولية.

https://www.mei.edu/publications/djibouti-dodges-scrutiny-despite-china-iran-houthi-ties-and-links-illicit-activities

نقطة ضعف الحوثيين

غـــريغوري د. جـــونـسن

The Arab Gulf States Institute in Washington
Building bridges of understanding

في الأشهر الأخيرة، وبينما كانت الولايات المتحدة تكافح لردع الحوثيين وإضعافهم، عملت الحكومة اليمنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة على زيادة الضغط الاقتصادي على الجماعة بشكل كبير. يعد الاقتصاد، ولا سيما الإيرادات والسيولة، هو نقطة ضعف الحوثيين. وهذا هو المكان الذي تكون فيه الجماعة أكثر عرضة للخطر، وهذا هو بالضبط المكان الذي تضغط فيه الحكومة في عدن. غير أن هذا النهج ينطوي أيضا على مخاطر كبيرة. على المدى القصير، من المرجح أن يدفعهم الضغط الاقتصادي المتزايد على الحوثيين إلى إعادة إشعال الهجمات على المملكة العربية السعودية، في حين أنه على المدى الطويل قد يجعل إعادة توحيد اليمن في دولة واحدة أمرا شبه مستحيلا.

هذا هو السبب في أن كلا من المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة دفعت إلى التراجع عن الهجوم الاقتصادي للحكومة. وهذا هو المأزق في الصراع اليمني. ومثل الحملة العسكرية التي تشنها الولايات المتحدة ضد الحوثيين، فإن المجتمع الدولي عالق بين خيارين غير جذابين. فمن ناحية، تفتقر كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والأمم المتحدة إلى الإرادة السياسية أو القدرة العسكرية للانخراط بشكل كامل مع الحوثيين في صراع مفتوح لهزيمة الجماعة وتدميرها بشكل حاسم. وحتى لو امتلكت الولايات المتحدة الإرادة السياسية، فإن هزيمة الحوثيين بشكل حاسم لن تكون سهلة أو سريعة أو حتى مضمونة. من المحتمل أن تكون حربا طويلة ودموية وقد لا تحقق نتائج حاسمة.

على الجانب الآخر، لم تنجح التدابير غير الكاملة ضد الحوثيين. وينطبق هذا على الجانب العسكري، حيث فشلت الجهود الأمريكية لإدارة حملة قصف مدروسة، كما هو الحال على الجانب السياسي حيث حاول جميع المبعوثين الخاصين المتعاقبين للأمم المتحدة استيعاب الحوثيين وإقناعهم بأن يكونوا جزءا من حكومة وطنية، وفشلوا في ذلك. ومن خلال الأخذ في الاعتبار الوضع الإنساني المتردي وكذلك الآثار طويلة الأجل على وحدة الدولة اليمنية، قامت الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل أساسي بتمكين الحوثيين وإضعاف حلفائهم في الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. ولا يظهر ذلك بوضوح أكثر من جهود المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة لتحييد الهجوم الاقتصادي الفعال الذي شنته الحكومة ضد الحوثيين.

وفي 7 يوليو / تموز، ألغى البنك المركزي اليمني في عدن تراخيص ستة بنوك لعدم نقل مقارها من صنعاء، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية. كانت هذه الخطوة جزءا من استراتيجية أوسع لعزل الحوثيين اقتصاديا من خلال إجبار الشركات والكيانات التي تدفع الضرائب على الخروج من صنعاء، حيث يستحوذ الحوثيون على الإيرادات والضرائب، وإعادتها تحت مظلة الحكومة. وفي هذه الحالة، كان من شأن هذه الخطوة أن تعزل البنوك عن نظام الرسائل المصرفية الدولية «سويفت»، وإلى جانب إدراج الحوثيين على قائمة «الإرهابيين العالميين المحددين بشكل خاص»، كان من شأن ذلك أن يعزل الحوثيين ويزيد الضغط الاقتصادي عليهم بشكل كبير. وفي أعقاب قرارات البنك المركزي مباشرة، تم إيقاف جميع التحويلات المالية بين الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة والأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون.

بالنسبة للحوثيين، الذين رفعوا بشكل مصطنع قيمة الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، كان هذا تصعيدا كبيرا، اعتبرته الجماعة محاولة لزرع الفتنة وإثارة الاضطرابات بين السكان في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. في الواقع، كانت هذه محاولة لتقويض وإضعاف سيطرة الحوثيين. يتداول الريال اليمني بين 525 و 650 مقابل دولار أمريكي واحد في مناطق الحوثيين، بينما انخفض الريال في المناطق الحكومية إلى 1,895 مقابل الدولار الواحد. قبل الحرب في عام 2014، كان الريال اليمني يتداول عند 250 مقابل دولار أمريكي واحد. كل هذا يعني أنه في حين ظلت الرواتب كما هي - في المناطق التي يتم دفعها فيها - فإن ما تشتريه هذه الرواتب قد انخفض إلى حد كبير.

في 11 يوليو / تموز، أصدر عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة الحوثيين، خطابا عاما هدد فيه بالانتقام وتجدد الهجمات ضد السعودية إذا لم يتم التراجع عن قرار البنك المركزي. ووفقا لمركز صنعاء، ردت المملكة العربية السعودية بسرعة، وهددت بقطع المساعدات المالية عن الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، والتي تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات السعودية، واقترحت أنه إذا هاجم الحوثيون الحكومة في عدن، فلن تتدخل المملكة العربية السعودية لمساعدة الحكومة اليمنية. وفي الوقت نفسه، ضغطت الأمم المتحدة، التي تشعر بالقلق إزاء التأثير الإنساني لعزل مناطق الحوثيين عن النظام المصرفي الدولي وكذلك محاولة الحفاظ على وهم اتفاق سلام من شأنه إعادة توحيد اليمن، على الحكومة لإلغاء القرار. وليس من المستغرب، نظرا لشدة التهديدات، أن تتراجع الحكومة، ويتراجع البنك المركزي اليمني عن قراره، وتتم استعادة التراخيص.

من نواح كثيرة، توضح المواجهة الاقتصادية المشكلة الرئيسية التي تواجهها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في محاولة هزيمة الحوثيين. الحوثيون موحدون ويعملون من أجل هدف مشترك، بينما أعداؤهم ليسوا كذلك. عندما بدأت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قصف اليمن في عام 2015، كانت الولايات المتحدة، في أحسن الأحوال، شريكا غير متحمس. والآن، تقصف الولايات المتحدة الحوثيين في حملة لا تريد المملكة العربية السعودية المشاركة فيها. كما أن التحالف المحلي المناهض للحوثيين، المعروف باسم مجلس القيادة الرئاسي، منقسم بسبب الاقتتال الداخلي وتقوضه ضغوط المجتمع الدولي للتراجع. من ناحية أخرى، يتحد الحوثيون بطريقة تسمح لهم بتأليب أعدائهم ضد بعضهم البعض، واستخدام المدنيين الخاضعين لسيطرتهم كوسيلة ضغط سياسية، ومواصلة التقدم، ببطء شديد، في تعزيز هدفهم المتمثل في السيطرة الكاملة على الدولة اليمنية.

لدى الحوثيين نقطة ضعف حقيقية - ضعفهم الاقتصادي - لكن المخاطر والعيوب المحتملة لعزلهم تماما - بالتزامن مع تهديدات الحوثيين بتجديد الهجمات التي تستهدف المملكة العربية السعودية - كبيرة جدا لدرجة أن الرياض والأمم المتحدة أجبرتا الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة على التراجع. هذا هو التحدي الحوثي باختصار - المجتمع الدولي ليس مستعدا لحرب شاملة مع الجماعة، ولكن من غير المرجح أن ينجح أي شيء أقل من ذلك. لذلك، يحاول المجتمع الدولي اتخاذ تدابير غير كاملة عسكريا وسياسيا واقتصاديا لا تفعل الكثير لإلحاق الضرر بالجماعة. إن الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات اليمنية غير المتحالفة مع الحوثيين في تشكيل مستقبل اليمن يزداد غموضا وصعوبة.

https//:agsiw.org/the-houthis-achilles-heel/

تجار أسلحة يمنيون يبيعون رشاشات على منصة X

يستخدم تجار الأسلحة في اليمن علنا منصة التواصل الاجتماعي X، المعروفة سابقا باسم Twitter، لبيع الكلاشينكوف والمسدسات والقنابل اليدوية وقاذفات القنابل.

ويعمل التجار في العاصمة صنعاء ومناطق أخرى تحت سيطرة الحوثيين، وهي جماعة متمردة تدعمها إيران وتحظرها الحكومتان الأمريكية والأسترالية كمنظمة إرهابية.

وقال السفير البريطاني السابق لدى اليمن، إدموند فيتون-براون، الذي يعمل الآن لصالح مشروع مكافحة التطرف، «من غير المعقول أنهم [تجار الأسلحة] لا يعملون لصالح الحوثيين".

وأضاف: «التجار الذين يحاولون الاستفادة من توريد الأسلحة، [على سبيل المثال] إلى حكومة اليمن، سيتم الوصول إليهم بسرعة».

ووجد تحقيق أجرته صحيفة التايمز أن العديد من الحسابات اليمنية تحمل علامة التحقق الزرقاء.

اتصلت كل من التايمز وبي بي سي مع X للتعليق، لكنهما لم تتلقيا أي رد حتى الآن.

وقد تم تسريح معظم مشرفي محتوى المنصة بعد أن اشترى المالك الجديد Musk Elon الشركة في عام 2022.

الإعلانات معظمها باللغة العربية وتستهدف بشكل أساسي العملاء اليمنيين في بلد يقال إن عدد الأسلحة فيه يفوق عدد السكان بثلاثة إلى واحد.

وقد وجدت بي بي سي عدة أمثلة على الإنترنت، حيث تعرض الأسلحة بأسعار بالريال اليمني والسعودي.

صُممت الكلمات الموجودة بجوار الأسلحة لجذب المشترين.

يقول أحد الإعلانات: «حرفية فائقة وجودة ممتازة». «الكلاشينكوف المعدل اليمني هو خيارك الأفضل.»

ويظهر مقطع فيديو توضيحي، تم تصويره ليلا، البائع وهو يطلق مجموعة من 30 طلقة أوتوماتيكية بالكامل.

وتعرض أخرى مسدسات غلوك باكستانية الصنع بلون الرمال مقابل حوالي 900 دولار لكل منها.

ومع ذلك، فإن هذه الإعلانات ليست مخفية في أعماق شبكة الويب المظلمة، حيث يتم عادة تداول الأسلحة وغيرها من العناصر غير القانونية، على مرأى من الجميع على منصة X، ويمكن الوصول إليها علنا لملايين الأشخاص.

وتعليقا على ذلك، أصدرت منظمة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة، ما أسمته نداء عاجلا إلى منصات التكنولوجيا لإزالة المحتوى الداعم للحوثيين على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

https//:www.bbc.com/news/articles/c86l4pl6072o?xtor=AL5%-72-Bpartner5%D5%-Bbbc.news.twitter5%D5%-Bheadline5%D5%-Bnews5%D5%-Bbizdev5%D5%-Bisapi5%D

اليمن: الهجوم الإسرائيلي على الميناء جريمة حرب محتملة – غارة يوليو/تموز على الحديدة تهدد إمدادات الغذاء والمساعدات والكهرباء

قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن الضربات الجوية الإسرائيلية على ميناء الحديدة اليمني مساء 20 يوليو/تموز 2024 شكلت هجوما يُفترض أنه عشوائي أو غير متناسب بشكل يخرق القانون، وقد يكون له تأثير طويل المدى على ملايين اليمنيين الذين يعتمدون على الميناء للغذاء والمساعدات الإنسانية.

جاءت الضربات الإسرائيلية بعد يوم من ضربة شنها الحوثيون بطائرة مسيّرة، والتي قد تشكل جريمة حرب، على حي سكني في تل أبيب، وقتلت مدنيا وأصابت أربعة آخرين. الضربات الجوية الإسرائيلية، التي قتلت ستة مدنيين على الأقل وأصابت 80 آخرين على الأقل، أصابت أكثر من عشرين خزان نفط ورافعتين للشحن في ميناء الحديدة شمال غرب اليمن، بالإضافة إلى محطة كهرباء في مديرية الصليف بالحديدة. يفترض أن الهجمات تسببت في أضرار غير متناسبة للمدنيين والأعيان المدنية. الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب المرتكبة عمدا، أي عن عمد أو بإهمال، تُعتبر جرائم حرب.

قالت نيكو جعفرنيا، باحثة اليمن والبحرين في هيومن رايتس ووتش: «الهجمات الإسرائيلية على الحديدة، ردا على غارة الحوثيين على تل أبيب، قد يكون لها تأثير دائم على ملايين اليمنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. يعاني اليمنيون بالفعل من الجوع على نطاق واسع بعد نزاع دام عقد، ولن تؤدي هذه الهجمات إلا إلى تفاقم معاناتهم".

قابلت هيومن رايتس ووتش 11 شخصا حول هجوم الحديدة، منهم مسؤول حوثي في صناعة النفط اليمنية و4 موظفين في وكالات تابعة لـ«الأمم المتحدة» على معرفة بالميناء. حلّلت هيومن رايتس ووتش أيضا صور الأقمار الصناعية للمواقع المستهدفة وصور لمخلّفات الأسلحة المحتملة التي جمعتها «منظمة مواطنة لحقوق الإنسان» غير الحكومية. أرسلت هيومن رايتس ووتش نتائجها الأولية إلى السلطات الإسرائيلية في 31 يوليو/تموز، وإلى الحوثيين في 7 أغسطس/آب، لكن لم يرد أي منهما.

قتلت الهجمات الإسرائيلية أحمد عبد الله موسى جيلان، وصلاح عبد الله مقبل الصراري، وعبد الباري محمد يوسف عزي، ونبيل ناشر عبده عبد الله، وأبو بكر حسين عبد الله فقيه، وإدريس داود حسن أحمد، وجميعهم من موظفي «شركة النفط اليمنية». قتلت ضربة الحوثيين بطائرة مسيرة على تل أبيب يفغيني فيردر (50 عاما) في مبنى سكني.

قال دانييل هاغاري، المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، إن الطائرة المسيرة الحوثية من طراز «صماد 3» إيرانية الصنع. قدرات التوجيه والاستهداف لصماد 3 غير واضحة، كما أن هدف الحوثيين غير مؤكد، مما يصّعب تحديد إذا كانت الضربة أصابت هدفها المقصود. لم يُشر الحوثيون إلى أنهم كانوا يهاجمون هدفا عسكريا، لكنهم ذكروا أنهم ضربوا «هدفا مهما»، ربما في إشارة إلى مكتب فرع السفارة الأمريكية في المنطقة المجاورة.

هجوم الحوثيين، الذي ألحق الأذى عمدا أو عشوائيا بالمدنيين والأعيان المدنية، قد يرقى إلى جريمة حرب. في الأشهر الأخيرة، أطلق الحوثيون العديد من الصواريخ عشوائيا على مدينتي إيلات وحيفا الساحليتين الإسرائيليتين.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن القوات الإسرائيلية أضرت أو دمرت 29 من مرافق تخزين النفط الـ41 في ميناء الحديدة على الأقل، والرافعتين الوحيدتين المستخدمتين لتحميل وتفريغ الإمدادات من السفن. دمرت الضربات الجوية أيضا خزانات النفط المتصلة بمحطة كهرباء الحديدة، مما أوقف محطة الكهرباء عن العمل 12 ساعة.

مخلفات الأسلحة التي جمعتها مواطنة لحقوق الإنسان في موقع الضربة حملت علامات «وودوارد»، وهي شركة تصنيع أمريكية، وتتطابق مع المخلفات التي جُمعت في سياقات أخرى، من سلسلة القنابل «جي بي يو-39 "(GBU-39) التي تصنعها شركة «بوينغ» الأمريكية. قنبلة جي بي يو-39، المعروفة باسم «القنبلة صغيرة القطر»، هي ذخيرة موجهة تُسقط جوا.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى وودورد وبوينغ في 14 أغسطس/آب لكنها لم تتلق ردا.

ميناء الحديدة هام جدا لتوصيل المواد الغذائية وغيرها من الضروريات إلى السكان اليمنيين الذين يعتمدون على الواردات. يمر حوالي 70% من واردات اليمن التجارية و80% من المساعدات الإنسانية عبر ميناء الحديدة، بحسب أوكي لوتسما، الممثل المقيم لـ «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، الذي قال أيضا إنها [موانئ الحديدة] «بالغة الأهمية للأنشطة التجارية والإنسانية في اليمن". وصفت روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، الميناء بأنه «شريان حياة لملايين الأشخاص» ويجب أن يكون «مفتوحا وعاملا".

قال مسؤول في وكالة تابعة للأمم المتحدة إن نحو 3,400 شخص، جميعهم مدنيون، يعملون في الميناء. قال المسؤول في 30 يوليو/تموز إنه «لم ير سفينة جديدة واحدة تدخل الميناء منذ الهجوم، وهو مؤشر مثير للقلق» فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية. تفتقر الموانئ اليمنية الأخرى إلى القدرة نفسها على إدارة الواردات، كما أن الدمار والأضرار التي لحقت بخزانات النفط ورافعات التحميل، والضرر والدمار الأوسع الذي لحق بمنشآت الميناء، يعني أن إعادة بناء هذه المرافق سيتطلب الكثير من التمويل والوقت.

قال مسؤول قطاع النفط لدى الحوثيين إن الضربات التي حصلت في وقت مبكر من المساء نُفذت «أثناء تواجد عشرات المدنيين هناك، بمن فيهم الموظفون الذين يديرون هذه الخزانات، وسائقي الصهاريج الذين كانوا هناك لنقل النفط إلى المحافظات الأخرى".

توصّل تحليل هيومن رايتس ووتش لصور الأقمار الصناعية إلى أن خزانات النفط احترقت لثلاثة أيام على الأقل، مما يثير مخاوف بيئية. قال مساعد عقلان، الخبير البيئي في "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية»، وهو مركز أبحاث يمني، إن «الأبخرة السامة الناتجة عن حرق آلاف الأطنان من الوقود... تشكل بلا شك خطرا جسيما على الصحة العامة». قال إن تسرب النفط من الخزانات إلى المناطق المحيطة «يهدد بتلويث مصادر المياه والتربة والشواطئ والموائل البحرية القريبة".

وصف هاغاري، المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، هدف الهجوم بأنه «ميناء الحديدة، الذي يستخدمه الحوثيون كطريق الإمداد الرئيسي لنقل الأسلحة الإيرانية من إيران إلى اليمن». قال إن القوات الجوية الإسرائيلية «قصفت بنية تحتية مزدوجة الاستخدام تستخدم في الأنشطة الإرهابية، بما فيها البنية التحتية للطاقة. نُفّذت الضربات الإسرائيلية الضرورية

والمتناسبة من أجل وقف هجمات الحوثيين الإرهابية». لم تقدم الحكومة الإسرائيلية معلومات تدعم هذه الادعاءات.

بموجب قرار «مجلس الأمن الدولي» رقم 2534 (2020)، كُلّفت «بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة» بالإشراف على مدينة وميناء الحديدة لضمان عدم وجود أفراد عسكريين أو عتاد. قال مسؤول في وكالة تابعة للأمم المتحدة تراقب الميناء إن الوكالة لم تعثر على أي دليل على وجود عسكري للحوثيين في الميناء، وقال إن وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة تفتش السفن قبل دخولها الميناء لم تعثر على أي أسلحة. أشار اثنان من مسؤولي الأمم المتحدة الذين يعملون في الحديدة إلى أن سلطات الحوثيين تقدم موافقة مسبقة لوصول الأمم المتحدة وترافق مسؤولي الأمم المتحدة في عمليات التفتيش.

قال مسؤول صناعة النفط إن خزانات النفط في الميناء ليست مملوكة للحوثيين، بل «لرجال أعمال يمنيين يستوردون النفط ويعيدون بيعه إلى محطات الوقود والمؤسسات الأخرى». تمتلك منظمات الإغاثة أيضا بعضا من النفط وتستخدمه في عملياتها. قال مسؤول في برنامج الأغذية العالمي إن البرنامج خسر 780 ألف ليتر من الوقود في الهجوم، الذي كان يستخدمه لـ «دعم مولدات المستشفيات» والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء اليمن. قالت مواطنة ومسؤول قطاع النفط إن النفط المتبقي يستخدم في أغراض عامة مختلفة. قال مسؤولان في وكالة تابعة للأمم المتحدة إن النفط الموجود في الميناء مستورد من الإمارات.

استهدفت الضربات الجوية الإسرائيلية أيضا محطة الكهرباء الرئيسية في الحديدة. قال شخصان على معرفة بالحديدة إن محطة توليد الكهرباء كانت المصدر الرئيسي للكهرباء في المدينة، وتوفر الكهرباء للمستشفيات والمدارس والشركات والمنازل. المناخ في محافظة الحديدة من بين الأعلى حرارة في اليمن، مما يجعل الكهرباء ضرورية للمراوح وتكييف الهواء والتبريد.

تحظر قوانين الحرب المعمول بها الهجمات المتعمدة أو العشوائية أو غير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية. الهجوم الذي لا يستهدف هدفا عسكريا محددا يُعتبر هجوما عشوائيا. يُعتبر الهجوم غير متناسب إذا كانت الخسائر المتوقعة في صفوف المدنيين مفرطة مقارنة بالمكاسب العسكرية المتوقعة من الهجوم. قد تكون مرافق الموانئ وخزانات النفط ومحطات الطاقة الكهربائية أهدافا عسكرية مشروعة عندما تستخدمها قوة مسلحة أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة.

لم يُعلن عن أي معلومات تشير إلى أنه تم تخزين الأسلحة أو الإمدادات العسكرية في الميناء أو تسليمها إليه، أو أن النفط والكهرباء، الخاضعين للمراقبة بموجب قرار مجلس الأمن، تم تحويلهما إلى القوات الحوثية، وهو ما قد يجعل الهجوم الإسرائيلي عشوائيا بشكل غير قانوني. مع ذلك، حتى لو كان الهجوم ضد أهداف عسكرية مشروعة، فمن المرجح أن الضرر الذي لحق بالسكان المدنيين جعل الهجوم غير متناسب. بالإضافة إلى الخسائر البشرية المدنية المبلغ عنها، يفترض أن الأضرار التي لحقت بمرافق الميناء تسبب ضررا مفرطا فوريا وطويل الأمد لشرائح واسعة من السكان اليمنيين الذين يعتمدون على ميناء الحديدة للبقاء على قيد الحياة.

يتعين على حلفاء إسرائيل، بمن فيهم الولايات المتحدة وبريطانيا، تعليق المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة لإسرائيل طالما أن قواتها ترتكب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لقوانين الحرب، بما فيه في غزة ولبنان، دون عقاب. تخاطر الحكومات التي تواصل تقديم الأسلحة للحكومة الإسرائيلية بالتواطؤ في جرائم الحرب.

وجد «فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن» في السابق أنه من المرجح أن تكون إيران تزوّد الحوثيين بالأسلحة. ينبغي لإيران ألا تزود الحوثيين بالصواريخ طالما يستمر الحوثيون باستخدامها في هجمات غير قانونية.

قالت جعفرنيا: «الضربات الجوية الإسرائيلية على البنية التحتية الحيوية في الحديدة قد يكون لها تأثير مدمر عميق على حياة كثير من اليمنيين على المدى الطويل. يتعين على الإسرائيليين والحوثيين أن يوقفوا فورا جميع الهجمات غير القانونية التي تؤثر على المدنيين وحياتهم".

https//:znetwork.org/znetarticle/yemen-israeli-port-attack-possible-war-crime-retaliatory-july-strike-on-hodeidah-threatens-food-aid-electricity-supply/

الجيش الأمريكي مذعور: الليزر ليس سلاحا سحريا لإسقاط الصواريخ

استهدف المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران السفن الحربية التابعة للبحرية الأمريكية في البحر الأحمر وخليج اليمن بالصواريخ والطائرات بدون طيار. فهل يمكن للبحرية استخدام الليزر للدفاع عن نفسها؟

الملخص والنقاط الرئيسية: على الرغم من نجاح البحرية الأمريكية في التصدي لهجمات الحوثيين الصاروخية والطائرات المسيرة في البحر الأحمر وخليج اليمن، إلا أن التكلفة العالية لاستخدام الصواريخ المضادة للطائرات لتدمير الطائرات المسيرة الرخيصة أثارت المخاوف.

الليـــــزر

الليزر، الذي يوصف بأنه بديل فعال من حيث التكلفة، قيد التطوير ولكنه يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك متطلبات الطاقة العالية والنطاق المحدود.

تعد أنظمة الليزر الحالية، مثل الدفاع الليزري الطبقي من شركة لوكهيد مارتن ونظام DragonFire في المملكة المتحدة، أنظمة واعدة ولكنها ليست قادرة بعد على استبدال الدفاعات الصاروخية التقليدية.

النقطة الأكثر أهمية: قد يستخدم الليزر لأول مرة في الأنظمة الأرضية قبل دمجه في السفن الحربية، على الأرجح كجزء من استراتيجية دفاعية متعددة الطبقات.

السؤال الكبير للبحرية الأمريكية حول الليزر: لماذا لا تستخدمه لإسقاط الصواريخ؟

على الرغم من أن المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن لم ينجحوا في ضرب سفينة حربية أمريكية في البحر الأحمر أو خليج اليمن بصاروخ أو أنظمة طائرات بدون طيار (UAS)، إلا أن ذلك لم يكن بسبب عدم المحاولة.

أسقطت مدمرات البحرية الأمريكية العشرات من طائرات الكاميكازي بدون طيار وصواريخ متعددة. في العام الماضي فقط، اقترب صاروخ واحد على بعد ميل واحد من المدمرة البحرية الأمريكية من طراز Gra- USS Burke Arleigh vely (DDG-107) - آرلي بورك يو إس إس جرافلي (DDG-107)، على بعد ثوان فقط من ضرب السفينة الحربية.

الطاقة الذكية

لحسن الحظ، تمكن نظام سلاح فالانكس Close-in Phalanx (CIWS) التابع للسفينة الحربية من تدمير الصاروخ أثناء الطيران.

كانت مواجهة صعبة، لكنها كانت أيضًا وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة لتدمير الصاروخ.

وحتى مع نجاح الولايات المتحدة في مواجهة كل صاروخ وطائرة مسيرة حتى الآن، يمكن للحوثيين أن ينتصروا - على الأقل من الناحية المالية. وكما ذكرت com.Politico في ديسمبر، أعرب البنتاجون عن مخاوفه بشأن تكلفة تدمير طائرة مسيرة بقيمة 2000 دولار باستخدام صاروخ مضاد للطائرات بقيمة مليوني دولار تقريبًا. حتى الصواريخ التي يستخدمها الحوثيون يكون سعرها أقل من صواريخ الدفاع الجوي المستخدمة لمواجهتها.

وقد أثار هذا السؤال مرة أخرى سبب عدم استخدام الليزر.

لقد مر عامان منذ أن منح الكونجرس وكالة الدفاع الصاروخي (MDA) سلطة البحث وتطوير تكنولوجيا الليزر لاستخدامها في تطبيقات الدفاع الصاروخي الباليستي والتي تفوق سرعته سرعة الصوت، كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني المالي لعام 2022 (NDDA). وتعد هذه مجرد واحدة من أحدث المحاولات لدفع تطوير الليزر إلى الأمام.

بدأ برنامج الليزر الباليستي المحمول جوا لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، ثم تم دفعه بقوة خلال إدارة جورج دبليو بوش، حسبما ذكرت ديفينس نيوز. ومع ذلك، تسببت تجاوزات التكاليف والتحديات الفنية في تخفيض تصنيف البرنامج في النهاية.

تطوير الليزر

هناك حاليًا العديد من الجهود جارية لتطوير صواريخ وأنظمة ليزر مضادة للطائرات المسيرة. وتشمل هذه الأنظمة نظام الدفاع الليزري الطباي (LLD) من شركة لوكهيد مارتن، وهو نظام سلاح ليزر عالي الطاقة أرضي تزعم شركة الدفاع العملاقة أنه قادر على التصدي لأهداف تتراوح من الطائرات المسيرة والقوارب سريعة الهجوم إلى صواريخ كروز.

ويوضح موقع الشركة على الإنترنت: «أنظمة أسلحة الليزر تغير قواعد اللعبة في كثير من النواحي. أولا، لا تتطلب الكثير من الإمدادات المتقدمة. وعلى عكس الأنظمة الحركية التقليدية مثل المدفعية، فإنها لا تنفد من الذخيرة. ويتيح نظام LLD المستمر للطاقة والنظام الحراري الذي توفره شركة رولز رايس دعم عمليات متعددة في سيناريو غارة جماعية حيث تحتاج الأنظمة الأخرى إلى إيقاف الاشتباكات عند استنفاد بطارياتها. ميزة كبيرة أخرى هي التكلفة، يمكن أن تكون تكلفة الاشتباك الواحد لنظام سلاح الليزر منخفضة جدًا لأن العنصر الوحيد المستهلك هو الكهرباء لتشغيل النظام".

في العام الماضي فقط ومرة أخرى هذا العام، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية (MoD) عن اختبار إطلاق ناجح لنظام DragonFire، وهو سلاح طاقة موجه بالليزر (LDEW) بإمكانه الاشتباك مع أي هدف مرئي، بما في ذلك الأهداف الصغيرة للغاية. وبحسب ما ورد يمكنه ضرب عملة معدنية 1 جنيه إسترليني من مسافة تصل إلى كيلومتر واحد. بالإضافة إلى دقته العالية، يمكن للنظام الاشتباك مع الأهداف بسرعة الضوء، في حين أن شعاع الضوء المكثف يمكن أن يخترق الهدف، مما يؤدي إلى فشل هيكلي أو نتائج أكثر تأثيرا - مثل ما إذا كان الرأس الحربي للصاروخ الداخلي مستهدفا.

لماذا لا نستخدمها الآن؟

بالنظر إلى المبالغة من شركة لوكهيد مارتن والاختبار الأخير لنظام DragonFire، فإن السؤال الذي يجب طرحه هو لماذا لا توجد أشعة الليزر هذه على السفن الحربية في الوقت الحالي.

المشكلة الأولى هي خرج الطاقة.

كما أشار أليكس هولينغز ل News Sandboxx الصيف الماضي، هناك حاجة إلى قدر كبير من الكهرباء. يمكن لأشعة الليزر في الأسلحة التي يبلغ مداها 100 كيلو وات الاشتباك مع الطائرات المسيرة أو القوارب الصغيرة أو الصواريخ أو المدفعية أو قذائف الهاون. بينما يمكن استخدام أسلحة المدى 300 كيلو وات ضد جانب جسم صاروخ كروز لتدميره أو إخراجه عن مساره. سيستغرق الأمر سلاحا بقدرة 1 ميجاوات (1000 كيلو وات) للاشتباك مع الصواريخ الباليستية أو التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وقد يقتصر ذلك على حرق جانب جسم الطائرة.

استغرق اختبار الليزر في سلاح 150 كيلو وات 15 ثانية من النيران المستمرة لتدمير طائرة بدون طيار محمولة جوا.

المشكلة الأخرى هي مدى أسلحة الليزر حاليا، وهو أقل من ميل. حتى أكثر التوقعات تفاؤلا في المستقبل القريب لا تزال تشير فقط إلى أن الليزر سيكون قابلا للتطبيق في نطاقات تقل عن خمسة أميال. وقد يبدو هذا بعيدا تماما، لكن الصاروخ الذي دمرته CIWS Phalanx على Gravely USS كان على بعد ميل واحد، أي على بعد ثوان فقط من الاصطدام.

ببساطة، لا تملك معظم السفن الحربية التابعة للبحرية الأمريكية خرج الطاقة لليزر الذي يمكن أن يدمر صاروخا على الفور. ومن المرجح أن يتطلب الأمر مفاعلات نووية – مثل تلك الموجودة على حاملات الطائرات العملاقة من فئة نيميتز وجيرالد آر فورد. تحتاج أشعة الليزر أيضا إلى البقاء مقفلة على الهدف، مما قد يمثل مشكلة للسفن الحربية التي تتحرك بسرعات عالية في البحار الهائجة.

6-SM

قد يستغرق التغلب على كل هذه المشكلات سنوات، ومن المرجح أن يرى الليزر استخدامه كمنصات دفاعية أرضية قبل وقت طويل من استخدامه على السفن الحربية. حتى ذلك الحين، من المحتمل أن يكون جزءا من دفاع متعدد الطبقات – يستخدم جنبا إلى جنب مع أنظمة الأسلحة القريبة الأخرى مثل Phalanx.

https//:nationalinterest.org/blog/buzz/us-military-freaked-lasers-are-no-magic-weapon-strike-down-missiles209172-

لماذا أصبح مضيق هرمز بؤرة قلق مرة أخرى؟

جوليان لي

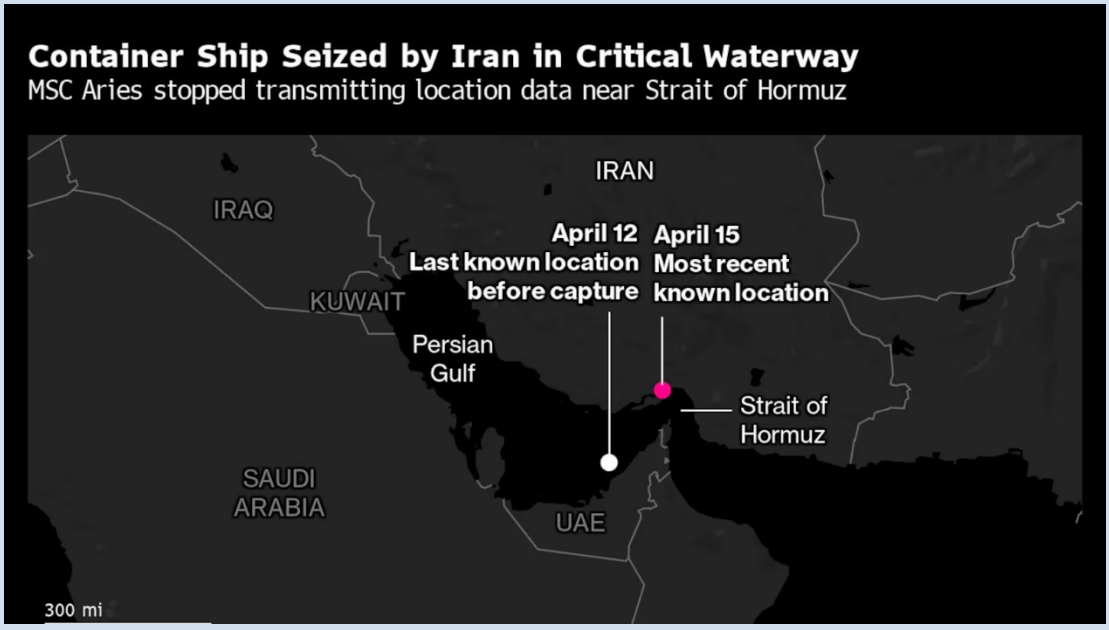

مضيق هرمز، هو ممر مائي ضيق عند مدخل الخليج العربي، ونادراً ما يبتعد عن مركز التوترات العالمية. ويعد هذا الممر مساراً رئيسياً للشحن البحري، حيث يمر من خلاله ما يقرب من 30% من تجارة النفط العالمية، لذلك يتم مراقبته عن كثب بحثاً عن أي علامات على اضطراب في حركة المرور. وقد أثارت تهديدات إيران بمعاقبة إسرائيل على قتل قيادي بارز في حماس في طهران مخاوف من أن الشحن عبر الممر المائي الحيوي قد يكون في خطر.

استهدفت إيران مرارا السفن التجارية التي تعبر هذا الممر على مر السنين وهددت بمنع العبور في الماضي. لم تهدد طهران حركة المرور عبر هرمز على وجه التحديد هذه المرة، لكنها تدعم بنشاط المتمردين الحوثيين في اليمن الذين يهاجمون السفن بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، مما يشير إلى أن إيران مستعدة لعرقلة الشحن العالمي في السعي لتحقيق أهدافها.

أين يقع مضيق هرمز؟

يتخذ المضيق شكل حرف V مقلوب، ويربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، حيث تقع إيران إلى الشمال منه والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى الجنوب. يمتد طوله إلى حوالي 100 ميل (161 كيلومتراً) ويبلغ عرضه 21 ميلاً في أضيق نقطة، مع وجود ممرات شحن في كل اتجاه بعرض ميلين فقط. إن عمقه الضحل يجعل السفن عرضة للألغام، كما أن قربه من الأرض – إيران على وجه الخصوص – يترك السفن عرضة للهجوم من الصواريخ الساحلية أو الاعتراض من قبل زوارق الدورية والمروحيات.

ما هو دوره؟

يلعب المضيق دوراً أساسياً في تجارة النفط العالمية، حيث نقلت ناقلات النفط حوالي 15.5 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات من السعودية والعراق والكويت والإمارات وإيران عبر المضيق في الربع الأول من عام 2024، وفقا للبيانات التي جمعتها بلومبرغ. ويعد المضيق أيضاً حيوياً لتجارة الغاز الطبيعي المسال، أو LNG، حيث مر عبره أكثر من خمس إمدادات العالم — معظمها من قطر — خلال نفس الفترة.

متى عطلت إيران الشحن؟

استخدمت إيران مضايقة السفن في الخليج لعقود للتعبير عن استيائها من العقوبات المفروضة عليها، أو كوسيلة ضغط في النزاعات.

في 13 نيسان/أبريل، قبل ساعات من شن هجوم بطائرة مسيرة وصواريخ على إسرائيل، استولى الحرس الثوري الإيراني على سفينة حاويات مرتبطة بإسرائيل بالقرب من مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان. أفرجت إيران عن طاقم السفينة في أوائل مايو، وفقا لمجلة List s‹Lloyd التجارية. وادعت طهران أن السفينة «إم إس سي أريس» انتهكت اللوائح البحرية، لكن المحللين أشاروا إلى ارتباطها بالملكية الإسرائيلية كدافع.

وعندما استولت على ناقلة متجهة إلى الولايات المتحدة في أبريل 2023، قالت إيران إن السفينة اصطدمت بسفينة أخرى. لكن يبدو أن هذه الخطوة كانت انتقاما لاحتجاز السلطات الأمريكية سفينة محملة بالخام الإيراني قبالة ساحل ماليزيا بتهمة انتهاكات العقوبات.

وفي مايو 2022، استولت إيران على ناقلتين يونانيتين واحتجزتهما لمدة ستة أشهر، ويُفترض أن ذلك كان ردًا على مصادرة السلطات اليونانية والأمريكية لشحنة نفط إيرانية على متن سفينة أخرى. وفي النهاية تم الإفراج عن الشحنة وناقلات النفط اليونانية، وكذلك النفط الذي قالت إيران إنها احتجزته في يناير «ردًا على سرقة النفط من قبل الولايات المتحدة».

هل سبق لإيران أن أغلقت مضيق هرمز؟

حتى الآن، لم يحدث. خلال حرب 88-1980 بين العراق وإيران، هاجمت القوات العراقية محطة تصدير النفط في جزيرة خارج، شمال غرب المضيق، جزئيا لإثارة انتقام إيراني من شأنه أن يجر الولايات المتحدة إلى الصراع. بعد ذلك، في ما كان يسمى حرب الناقلات، هاجم الجانبان 451 سفينة بينهما. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في تكلفة التأمين على الناقلات وساعد في رفع أسعار النفط. وعندما فرضت العقوبات على إيران في عام 2011، هددت بإغلاق المضيق، لكنها تراجعت في نهاية المطاف. ويشك تجار النفط في أن تغلق إيران المضيق بالكامل لأن ذلك سيمنع إيران من تصدير نفطها. وعلاوة على ذلك، فإن البحرية الإيرانية لا تقارن بالأسطول الخامس الأمريكي والقوات الأخرى في المنطقة. وقد صرح العميد البحري علي رضا تنكسيري، قائد القوات البحرية للحرس الثوري الإسلامي، قبل وقت قصير من الاستيلاء على سفينة Aries MSC، إن إيران لديها خيار تعطيل حركة المرور عبر مضيق هرمز، لكنها تختار عدم القيام بذلك.

هل يمكن حماية مضيق هرمز؟

خلال حرب الناقلات، لجأت البحرية الأمريكية إلى مرافقة السفن عبر الخليج. وفي عام 2019، أرسلت حاملة طائرات وقاذفات B-52 إلى المنطقة. وفي العام نفسه، بدأت الولايات المتحدة عملية «الحارس» ردا على تعطيل إيران للشحن. انضمت عشر دول أخرى – بما في ذلك المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين – في وقت لاحق إلى العملية، والمعروفة الآن باسم بناء الأمن البحري الدولي. ومنذ أواخر عام 2023، تحول الكثير من التركيز على حماية الشحن بعيدا عن مضيق هرمز إلى جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يربطه بخليج عدن والمحيط الهندي. أصبحت الهجمات التي يشنها المسلحون الحوثيون في اليمن على السفن الداخلة أو الخارجة من البحر الأحمر مصدر قلق أكبر من مضيق هرمز. وتسعى قوة تقودها الولايات المتحدة في البحر الأحمر إلى حماية الشحن في المنطقة.

من يعتمد أكثر على المضيق؟

تصدر المملكة العربية السعودية معظم النفط عبر مضيق هرمز، على الرغم من أنها قامت مؤخرا بتحويل الشحنات إلى أوروبا باستخدام خط أنابيب بطول 746 ميلا عبر المملكة إلى محطة على البحر الأحمر، مما يسمح لها بتجنب كل من مضيق هرمز وجنوب البحر الأحمر. ويمكن للإمارات تصدير بعض نفطها الخام دون الاعتماد على المضيق، عن طريق إرسال 1.5 مليون برميل يوميا عبر خط أنابيب من حقولها النفطية إلى ميناء الفجيرة على خليج عمان. ومع إغلاق خط أنابيب النفط إلى البحر الأبيض المتوسط لأكثر من عام، يتم حاليا شحن جميع صادرات النفط العراقية عن طريق البحر من ميناء البصرة، مرورا بالمضيق، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على المرور الحر. ولا تملك الكويت وقطر والبحرين خيارًا سوى شحن نفطها عبر الممر المائي. ويتجه معظم النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز إلى آسيا، لذا فإن إغلاقه سيكون أقل أهمية بالنسبة لمؤيدي إسرائيل في الغرب.

https//:www.bnnbloomberg.ca/business/international/2024/08/12/why-the-strait-of-hormuz-is-a-focus-of-worry-again/

ماذا يعني التعديل الحكومي الحوثي بالنسبة لليمن؟

بعد ثماني سنوات من حكم الحوثيين كسلطة أمر واقع، تم تعديل الحكومة التي يقودونها في صنعاء الأسبوع الماضي، وهي الحكومة التي لا تعترف بها الأمم المتحدة. ويمثل هذا التعديل مرحلة جديدة في تحديد الأولويات.

قام مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، بتعيين أحمد الرهاوي كرئيس وزراء جديد وكلفه بتشكيل حكومة جديدة.

ويُعد هذا التعديل الأول من نوعه منذ عام 2016، عندما اتفق الحوثيون مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح على تشكيل حكومة شراكة تضم 31 وزيراً، في حين أن الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها الأسبوع الماضي تتألف من 19 وزيراً، وأطلقت قيادة الحوثيين عليها اسم «حكومة التغيير والتنمية».

ويأتي هذا التعديل الوزاري كجزء من استراتيجية جديدة للحوثيين في مجالي الحكم والجيش، تهدف إلى التصدي لتحديات متنوعة، بما في ذلك الحرب مع القوات الدولية وإمكانية نشوب مقاومة مسلحة محلية.

أولويات جديدة

وفي اجتماعها الأول في 15 أغسطس/آب، أعلنت الحكومة الجديدة في صنعاء أن أولوياتها الرئيسية ستكون «تحسين الخدمات العامة» و«مواجهة العدوان على اليمن على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية».

ويأتي الإعلان عن هذه الحكومة الجديدة في وقت تشهد فيه جماعة الحوثي تبادل هجمات مع القوات الغربية في البحر الأحمر، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا. ويمكن النظر إلى هذا التعديل الوزاري كجزء من استعدادات الحركة المسلحة لمواجهة طويلة الأمد مع القوات المحلية والخارجية، في ظل معركة مستمرة في البحر الأحمر. ومنذ يناير/كانون الثاني من هذا العام، قصفت القوات الأمريكية والبريطانية عدة مواقع في المحافظات التي يسيطر عليها الحوثيون، ما أسفر عن مقتل 73 شخصاً وإصابة 171 آخرين، وفقاً لما ذكره زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي.

وفي خطابه في 15 أغسطس، أشار رئيس الوزراء الجديد أحمد الرهاوي إلى أن إعادة هيكلة الحكومة (التي لا تحظى باعتراف دولي) هي الخطوة الأولى نحو الإصلاحات. وأضاف أن «التغيير الناجح يتطلب التعاون بين الشعب والحكومة، خاصة في ظل الظروف المعقدة والحرب الشاملة التي تستهدف البلاد».

احتمالات تجدد الحرب

تستعد جميع أطراف النزاع في اليمن، سواء جماعة الحوثي في الشمال أو الحكومة المعترف بها دولياً في الجنوب، لاحتمال اندلاع جولة جديدة من الحرب. ويُرجح أن تكون الحكومة الجديدة في صنعاء جزءاً من هذه الاستعدادات المستمرة للصراع.

وتسعى سلطات الأمر الواقع في صنعاء لتحقيق طموحات تشمل السيطرة على موارد النفط والغاز، والسعي للحصول على اعتراف إقليمي ودولي. لذلك، لا يزال الحافز لاستمرار الحرب قائماً بقوة.

من جانبه، حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز غروندبرغ، من خطر تجدد القتال في البلاد. وأوضح في إحاطة أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي: «ما زلنا نشهد استعدادات عسكرية وتعزيزات مصحوبة بتهديدات مستمرة بالعودة إلى الحرب.»

وفي سياق متصل، أشار السفير عبد الله السعدي، مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي إلى أن جماعة الحوثي تسعى لتمديد أمد الصراع، مما سيؤدي فقط إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وإحباط جهود السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ودعا السعدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤولياتهما في الضغط على الحوثيين» لتجنب جر اليمن وشعبه إلى حرب جديدة. وأكد على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لدعم مبادرات السلام والحلول الدبلوماسية، مشيراً إلى أن استمرار الصراع لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة الشعب اليمني وتعقيد الوضع الإنساني في البلاد. وشدد السعدي على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تحترم سيادة اليمن ووحدته، وتضع حداً للنزاع المسلح المستمر منذ سنوات.

ردود فعل متضاربة

عندما استولت جماعة الحوثي على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، لم يكن أحد يتوقع أن تستمر في حكم اليمن لسنوات عديدة. ومع ذلك، تشكلت في شمال اليمن اليوم حكومة جديدة تم اختيار أعضائها بموافقة قيادة الحوثيين.

وقد أثارت هذه الحكومة الجديدة ردود فعل متباينة بين المدنيين في اليمن.

بشير، موظف في مصلحة الجمارك بصنعاء ويبلغ من العمر 35 عاماً، أعرب عن تفاؤله بالحكومة الجديدة، مشيراً إلى أنها قد تقدم أفكاراً وبرامج مختلفة تسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتخفيف البيروقراطية في المكاتب الحكومية. وقال: «قيادة الحوثيين جادة في التغيير والإصلاحات. إنها تسعى لإثبات قدرتها على حل العديد من القضايا للتخفيف من معاناة المدنيين. أنا متفائل بشأن هذا التعديل الوزاري.»

لكن البعض الآخر أقل تفاؤلاً. عبد الله علي، وهو مدرس حكومي في صنعاء، يرى أن معاناة السكان في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ستستمر بغض النظر عن إعادة هيكلة الحكومة. وأشار إلى أن «حوالي نصف سكان البلاد، أي ما يقرب من 18.2 مليون شخص، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية هذا العام وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة.»

وأضاف علي: «تكرس الحكومة في صنعاء الجزء الأكبر من الموارد للعمليات العسكرية، مع إهمال القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم. الملايين من الناس يعانون من الجوع والمرض والأمية. نحن نعاني من بؤس متعدد الأوجه.»

واستطرد قائلاً: «نحن، كمدنيين يمنيين، نحتاج من الحكومة الجديدة في صنعاء أن تعالج قضية الرواتب غير المدفوعة للموظفين العموميين وتحسين خدمات الصحة والتعليم والكهرباء.»

وأضاف أن الحكومة التي تتخذ من صنعاء مقراً لها لا تعطي الأولوية لهذه القضايا، حيث تركز أساساً على كسب الأرض في الخطوط الأمامية وتكثيف العمليات العسكرية. وأوضح: «لا نريد أن تستمر هذه الحكومة في وعظنا بأهمية محاربة القوات الأمريكية في البحر الأحمر.»

وختم حديثه قائلاً: «نحن ندرك العدوان الأمريكي في اليمن، لكن ما نحتاجه هو برامج عملية للمساعدة في تخفيف معاناتنا الإنسانية والاقتصادية.»

yemen-means-reshuffle-government-houthi-what/analysis/com.newarab.www//:https

الاتحاد الأوروبي يأخذ أزمة البحر الأحمر على محمل الجد أخيرًا

إليوت ويلسون

تعرضت ناقلة نفط تحمل 150,000 طن من النفط الخام لحريق وهي الآن تتجول بلا وجهة في البحر الأحمر، بعد أن تسبب مسلحون حوثيون، على ما يبدو، في ثلاثة انفجارات على متنها. وتعتبر السفينة MV Sounion، التي ترفع العلم اليوناني، الآن «خطرًا ملاحيًا وبيئيًا»، وفقًا لما ذكرته المهمة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في المنطقة، عملية «Aspides». وحذرت المهمة من أن الحريق «قد يؤدي إلى كارثة بيئية خطيرة، مع آثار مدمرة محتملة على التنوع البيولوجي في المنطقة».

ويعد هذا وضعًا خطيرًا. هاجم الحوثيون السفينة، وبعد ذلك تم نقل الطاقم المكون من 25 بحارًا فلبينيًا وروسيًا، بالإضافة إلى أربعة حراس أمن خاصين، من قبل سفينة حربية فرنسية (ربما الفرقاطة المضادة للطائرات فوربين) إلى القاعدة المشتركة لفرنسا في جيبوتي. وبعد فترة وجيزة من رسو السفينة، عاد المسلحون على ما يبدو وأشعلوا عددًا من الانفجارات، مرددين شعارهم «اللّٰه أكبر! الموت لأمريكا! الموت لإسرائيل! اللعنة على اليهود! النصر للإسلام!»

المهمة الأوروبية محقة في تسليط الضوء على خطر تسرب النفط الكبير، حيث أنه إذا تسرب ما يقدر بمليون برميل من النفط إلى البحر الأحمر، فسيكون ذلك كارثة أكبر بأربع مرات من حادثة إكسون فالديز عام 1989. ومع ذلك، يمكن القول أيضًا أن هذه الحالة ربما كانت أقل احتمالية للحدوث لو أن الاتحاد الأوروبي استجاب لأزمة البحر الأحمر بشكل أسرع وبمزيد من الحزم.

تعهدت المملكة المتحدة بدعم عملية حارس الازدهار Guardian Prosperity على الفور، مع انضمام مدمرة الصواريخ الموجهة Diamond HMS إلى فرقة العمل، وسرعان ما عززتها فرقاطتان من النوع 23، HMS ريتشموند و HMS لانكستر. في البداية، أعلن البنتاغون أن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ستشارك أيضا، ولكن هذا لم يستمر طويلا. قالت وزارة الدفاع الفرنسية إن الأصول التي تمتلكها بالفعل في المنطقة ستظل تحت القيادة الفرنسية، وأعلنت إيطاليا أنها سترسل الفرقاطة فيرجينيو فاسان إلى البحر الأحمر ولكن فقط لحماية السفن التجارية الإيطالية، في حين رفضت الحكومة الإسبانية العمل تحت القيادة الأمريكية وقالت إنها ستشارك فقط في مهمة يقودها حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي.

وفي نهاية المطاف، وافق المجلس الأوروبي في فبراير على تأسيس عملية «Aspides» لتبدأ في 19 فبراير وتستمر لمدة عام، ولكن الخدمة الخارجية الأوروبية أكدت أن المهمة «دفاعية بحتة». وكان هذا إشارة ضمنية إلى الضربات الصاروخية والجوية التي شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد مواقع الحوثيين في اليمن الشهر السابق. وبحلول الوقت الذي بدأت فيه المهمة الأوروبية، كان الحوثيون قد هاجموا 32 سفينة، على الأقل أربع منها كانت تحت أعلام دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كان الاتحاد الأوروبي متأخرًا في الاستجابة للأزمة لأسباب سياسية ضيقة: فقد أرادت الدول الأعضاء أن تظهر استقلالها عن الولايات المتحدة وكانت تركز بشكل ضعيف على أهمية عدم بدء صراع مسلح آخر. وهذا ترك الولايات المتحدة وعددًا قليلًا من الحلفاء الرئيسيين مثل المملكة المتحدة يتحملون العبء الأكبر من العمليات ضد الحوثيين، وقد عملوا ببطء وبصعوبة على تقليل قدرات المسلحين من خلال تدمير مواقع الإطلاق والبنية التحتية في اليمن.

ونشرت البحرية الأمريكية مجموعة حاملة طائرات ضاربة مع طرادين ومدمرتين وتسعة أسراب من الطائرات الحربية، بالإضافة إلى أصول أخرى مثل الغواصات، بينما شهدت البحرية الملكية مشاركة أربع سفن حربية في المهمة. كما نفذت طائرات تايفون FGR4 التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني أكروتيري غارات جوية. إلى أي مدى كان من الممكن أن تكون الحملة ضد الحوثيين أكثر نجاحًا بالفعل لو كانت هناك مساهمات عسكرية أكبر من فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو إسبانيا أو اليونان؟

لقد كان الاتحاد الأوروبي متأخرًا في اتخاذ الخطوات اللازمة لهذه الأزمة لأسباب سياسية ضيقة. وقد أظهر بعض الدول الأعضاء قلقًا مبالغًا فيه بشأن معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، وهو الأمر الذي يزعم الحوثيون المدعومون من إيران أنهم يقاتلون من أجله، دون أن يدركوا أن هذه المحاولات لعرقلة التجارة البحرية عبر البحر الأحمر تشكل تهديدًا جديًا للتجارة العالمية وسلاسل التوريد والنظام الدولي بأسره. إن استراتيجية «دفاعية بحتة» غير كافية بشكل مؤسف، لأن الحوثيين لن يتوقفوا، وأحيانًا ستصل طائراتهم وصواريخهم وتغرق السفن.

نأمل جميعًا ألا تتحول السفينة Sounion إلى كارثة بيئية. ولكن يجب أن نأمل أيضًا أن يكون الاتحاد الأوروبي قد استيقظ أخيرًا على خطورة الوضع في البحر الأحمر. يجب هزيمة الحوثيين بالقوة العسكرية للحفاظ على حرية الملاحة والتجارة الدولية. لا يمكن أن يكون هناك أنصاف حلول أو تردد في هذا الأمر. نحن لا نستطيع تحمل خسارة هذه المعركة.

https//:www.spectator.co.uk/article/the-eu-finally-takes-the-red-sea-crisis-seriously/

قمع المجتمع المدني في اليمن: حرب فوق الحرب

DARAJ

اتخذت جماعة الحوثي منذ سيطرتها على صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014، سلسلة قرارات أثرت بشكل كبير على عمل المنظمات غير الحكومية في اليمن، سواء كانت محلية أو دولية. فقد فرضت سيطرتها على المنظمات الإنسانية من خلال مجموعة من الإجراءات القمعية، شملت إلزامها بتسجيل أنشطتها والحصول على موافقتها المسبقة على أي مشروع. كما دقّقت حساباتها البنكية ومصروفاتها، وأجبرت الكثير منها على تعيين موظّفين من صفوفها في إداراتها. علاوة على ذلك، وزّعت المساعدات الإنسانية بشكل انتقائي، مستهدفة المناطق الخاضعة لسيطرتها، وفي بعض الحالات، استولت مباشرة على المساعدات المقدّمة من المنظمات.

تصاعدت وتيرة القرارات التي من شأنها التضييق وتقييد عمل المجتمع المدني بشكل كبير، عقب قرار الحكومة اليمنية آخر شهر مايو/ أيار 2024، بنقل البنوك الكبرى إلى خارج الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، وبعد رفضها رد البنك المركزي في صنعاء بوقف التعامل مع 12 بنكاً تعمل في مناطق نفوذ الحكومة.

CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a

البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي
صنعاء

الإدارة العامة لأمانة السر

CBY

قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (4) لسنة 1445هـ
بشأن حظر التعامل مع عدد من الكيانات المزاولة للأعمال المصرفية بالمخالفة للقانون.

محافظ البنك المركزي اليمني:

بعد الاطلاع على القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك؛
وعلى القانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم (15) لسنة 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر؛
وعلى القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية؛
وعلى القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، ولائحته التنفيذية؛
ونظراً لقيام الكيانات المذكورة في المادة (1) من هذا القرار بمخالفة القوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي اليمني من خلال مزاولتها الأعمال المصرفية بدون ترخيص من البنك المركزي اليمني- المركز الرئيسي صنعاء ومخالفتها أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتسهيلها وتعاملها مع جهات أدينت دوليًا "بالفساد وغسل الأموال وتمويل جماعات إرهابية"، وتسريبها وإفشاءها وتسليمها بيانات مالية إلى دول وكيانات معادية، والعمل لمصلحتها بهدف الإضرار بالجمهورية اليمنية ومواطنيها،
ولما فيه المصلحة العامة،

"قـــــرر"

مادة (1): يحظر على المؤسسات المالية وغير المالية المحلية والخارجية والأفراد التعامل مع أي من الكيانات المسماة كالتالي:

1- بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر.
2- بنك البسيري للتمويل الأصغر.
3- بنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر.
4- بنك عدن الأول الإسلامي.
5- البنك الأهلي اليمني – عدن.
6- بنك التسليف التعاوني الزراعي- عدن.
7- بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي.
8- بنك السلام كابيتال للتمويل الأصغر الإسلامي.
9- بنك تمكين للتمويل الأصغر.
10- بنك الإنماء للتمويل الأصغر.
11- بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الإسلامي.
12- بنك حضرموت التجاري.
13- بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي.

مادة (2): كل من يخالف هذا القرار سيقع تحت طائلة المساءلة والعقوبات القانونية.
مادة (3): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

صدر بالمركز الرئيسي – صنعاء
بتاريخ 1445/11/23هـ
الموافق 2024/05/31م

هاشم إسماعيل علي
المحافظ

صورة مع التحية للأخوة:
- قطاع الرقابة على البنوك.
- وحدة جمع المعلومات المالية.

في اليوم نفسه وكرد فعلٍ على أزمة الحوثيين الاقتصادية الناتجة من قرار البنك المركزي، اعتقلت قوات الأمن التابعة للحوثيين وأخفت قسراً منذ 31 أيار 2024، عشرات الأشخاص، بينهم 13 موظفاً على الأقل في "الأمم المتحدة" والكثير من موظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ويفترض أن الاعتقالات التعسفية تستند إلى عمل المحتجزين الحالي أو السابق -حسب هيومن رايتس ووتش.

في بادئ الأمر، لم يوجه الحوثيون أي اتهامات إلى المحتجزين. مع ذلك، لدى سلطات الحوثيين تاريخ طويل في توجيه اتهامات مشكوك فيها إلى الأشخاص المحتجزين، بما فيها التجسس، وهذا ما حدث بالفعل. ففي حزيران/ يونيو، أصدرت سلطات الحوثيين سلسلة من الفيديوهات ومنشورات منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي في قناة "المسيرة" التلفزيونية التابعة للحوثيين، ومنصات التواصل الاجتماعي المرتبطة بها، تُظهر عشرة رجال يمنيين احتُجزوا بين 2021 و2023 وهم يعترفون بأنهم كانوا يتجسسون لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي 17 تموز/ يوليو، أصدر الحوثيون قراراً جديداً يفرض على المنظمات العاملة في مناطق سيطرتهم مشاورة واستصدار موافقة على توظيف أي أحد سواء كان يمنياً أو أجنبياً.

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى
لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي
الأمانة العامة
الرقم: .....٢٠٦.....

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidency of Republic
Supreme Council
For Management and Coordination of Humanitarian Affairs & International cooperation
General Secretariat

التاريخ: / / ١٤٤٦هـ
الموافق: / / ٢٠٢٤م

السادة/ ممثلي المنظمات الدولية العاملة في اليمن **المحترمون**

"تهديكم الأمانة العامة للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي خالص التقدير"

الموضوع: الهيكل الوظيفي للمنظمات الدولية.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى احكام المادة رقم (5) من الاتفاقية الاساسية الموقعة معكم، التي نصت على أن (**تقوم المنظمة بتوظيف كوادر محلية أو أجنبية بحسب احتياجاتها وأنشطتها، وذلك بالتشاور مع الحكومة ممثلة بالأمانة العامة للمجلس الأعلى والحصول مسبقاً على موافقتها، ...إلخ**).

في هذا السياق؛ يتم سرعة موافاتنا بالهيكل الوظيفي لكل منظمة موضحاً فيه المسمى الوظيفي، وأسم الموظف، والتقيد بنص المادة الموضحة أعلاه، بأخذ الموافقة المسبقة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى قبل استكمال إجراءات توظيف أي كوادر محلية أو أجنبية، بحسب احتياجات المنظمة ومتطلبات مشاريعها وأنشطتها.

وعليه:

نأمل موافاتنا بالهيكل الوظيفي للمنظمة خلال أسبوع من تاريخ إستلامكم لهذا التعميم، وذلك لما للأمر من أهمية في تطبيق ما ورد في الاتفاقية الأساسية من مواد وشروط والتزامات من شأنها تنظيم آلية العمل بين الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن.

وتقبلوا خالص تحياتنا ،،،

إبراهيم أحمد الحملي
الأمين العام

صورة مع التحية لـ:-
- مدير مكتب رئاسة الجمهورية – رئيس المجلس .

الهاتف: +٩٦٧ ١ ٤١٦ ١٢٧ +٩٦٧ ١ ٤١٦ ١٢٦ Tel.:
البريد الإلكتروني: info.correspondence@scmcha.com E-mail:
العنوان: اليمن- صنعاء- شارع الحرية- جوار وزارة التخطيط

وفي 5 آب/ أغسطس، نقل الصحافي فارس الحميري عن مصادر خاصة، "أن جماعة الحوثي أصدرت قراراً بحظر سفر جميع الموظفين الدوليين الأجانب العاملين في المنظمات الأممية والدولية التي تتخذ من صنعاء مقرات لها، وسيظل هذا القرار سارياً حتى إصدار تعميم آخر يلغيه. يتزامن هذا القرار مع طلب الجماعة من المنظمات الأممية والدولية حضور جميع مسؤوليها وموظفيها اجتماعاً سيعقد بعد أيام في صنعاء مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكمشا)".

وعلى رغم عدم وجود تصريح رسمي من الحوثيين، إلا أن حقوقيين أفادو بوجود قيود فعلية على السفر.

إقفال أو تجميد

في حديثٍ مع بعض الحقوقيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني المحلية في صنعاء، والذين يعيشون مخاوف كثيرة خصوصاً بعد القرارات المتتالية والعالية الحدة، قال لنا أحمد (إسم مستعار، وهو رئيس منظمة تنموية) إن للتضييقات التي يفرضها الحوثيون شكلين، أمنية وإجرائية، وبالطبع التضييقات الأمنية هي الأسوأ لأنها بمثابة إعدام لعمل المنظمة تماماً.

يضيف، أنه في ما يتعلق بإجراءات الحصول على تصريحات للعمل مفهي معقّدة للغاية، وغالباً ما تخضع لابتزاز كبير أو عرقلة غير مبررة، مشيراً الى أن العمل في خضم محاربة القيود الأمنية والعراقيل العملية مرهق للغاية ويسبب مشاكل صحية للأفراد العاملين في المنظمات عدا عن أولئك الذين لم يتحملوا ذلك واضطروا إلى الإغلاق لعدم إمكانية انتقالهم إلى الجنوب حيث المناطق الشرعية.

ولفت أحمد الى أنهم واجهوا تحديات في العمليات المالية بسبب انقسام البنوك والعملة بين الشمال والجنوب، فهم يعملون في محافظات مختلفة من الجهتين، وفي أحيانٍ كثيرة اضطروا إلى سحب مبالغ كبيرة وتركها في منزل أحد الموظفين، ما يعد شأناً غير آمن ومهني لأنهم واجهوا سابقاً المنع من سحب مبالغ مالية أو إجبارهم على سحبها بالعملة المحلية بقيمة أقل.

وأضاف أن قرار البنوك الذي تزامن مع الاعتقالات "لم يكن سهلاً علينا، خصوصاً أن زملاء لنا تعاونوا معنا في تقارير وغطينا نحن جانباً حساساً منها، تم اعتقالهم وعرفنا أن احتمالية اعتقالنا كبيرة، ما اضطر بعضنا للتخفي والبعض الآخر حالفه الحظ بالفرار.

يحاول أحمد دائماً تقييم المخاطر وعمل خطط لتقليل الخسائر، خصوصاً من خلال التدابير التقنية حسب قوله، لأن كل الأجهزة والإيميلات تتم مصادرتها واعتقال أصحابها، وحتى لحظة نشر هذا التحقيق لا يزال الحوثيون مستمرين بحملة التوقيف.

على رغم أن القانون الإنساني الدولي يفرض على جميع أطراف النزاع المسلح احترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، ويمنع المضايقات وسوء المعاملة والاعتقال أو الاحتجاز غير القانوني، إلا أن الانتهاكات تطاولهم بدرجات وأساليب مختلفة.

وقد أدت الممارسات القمعية ضدهم إلى تدهور حالة المجتمع المدني في اليمن، وتقويض قدرة المنظمات على القيام بدورها في التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وبناء مجتمع ديمقراطي، في ظل غياب تدابير حماية من الانتهاكات والقيود والإجراءات التعسفية القامعة لعملها، والتي أضعفت قدرتها على العمل وفق خطط سنوية، وأجبرت الكثير منها على تقليص أنشطته.

في دراسة ميدانية لفضاء المجتمع المدني في اليمن نشرت في 2023، فإن ممارسات القمع المرتكبة ضد المجتمع المدني أدت إلى تدهور أداء 65.7 في المئة من المنظمات المشاركة في الدراسة، إذ أُجبر جزء كبير منها على التوقف بشكل مؤقت أو كامل عن العمل، وتقليص أنشطة ميدانية لـ 21.4 في المئة من هذه المنظمات.

ووفق معلومات داخلية لعاملين في المجال، فإن عدداً من المنظمات الدولية يستعد لإيقاف مشاريعه في اليمن.

الأزمة الأسوأ

تواجه اليمن أزمة إنسانية حادة ومتفاقمة، إذ يعيش ملايين اليمنيين في ظروف إنسانية صعبة نتيجة للصراع المستمر والنزوح والفقر. وتشير التقديرات إلى أن 18.2 مليون يمني، أي أكثر من نصف السكان، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة، ويعاني 17.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، فيما يعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية. كما أن النزوح الداخلي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، إذ يقدر عدد النازحين بأكثر من 4.5 مليون شخص.

أدى الصراع المستمر في اليمن إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية، ما فاقم الأزمة الإنسانية وأدى إلى انتشار الأمراض والعنف ضد المدنيين، وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انهيار الدولة وهياكلها أدى إلى تعطيل العمل بالقوانين السائدة، ما شجع على انتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

على الرغم من حجم الكارثة الإنسانية في اليمن، إلا أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لم تحصل سوى على تمويل جزئي، إذ لم تتم تغطية سوى27.7 في المئة من إجمالي التمويل المطلوب. وهذا النقص الحاد في التمويل بالإضافة إلى البيئة القمعية، يعيق جهود المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدات اللازمة

الحملة العسكرية الأمريكية ضد الحوثيين لا تزال غير ناجحة

RESPONSIBLE STATECRAFT

جوناثان هوفمان

انتقد كاتبان أمريكيان النهج الذي تتبعه واشنطن في التعامل مع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، واصفين إياه بـ«الإهمال الاستراتيجي». واعتبرا أن هذا النهج لن يحقق نجاحًا وسيكون مكلفًا للغاية، مما يعرض حياة الجنود الأمريكيين المتمركزين في المنطقة للخطر، ويزيد من احتمالات زعزعة استقرار اليمن والمنطقة بأكملها.

هناك ثلاث مشكلات رئيسية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحوثيين. أولى هذه المشكلات هي افتقار الاستراتيجية لأهداف سياسية واضحة وقابلة للتحقيق، بينما تحمل دافعي الضرائب الأمريكيين تكاليف باهظة. وأوضح التحليل أن الجهود العسكرية الأمريكية التي تهدف إلى «استعادة الردع» لم تنجح في تحقيق هذا الهدف، حيث أسقطت الولايات المتحدة أكثر من 150 طائرة بدون طيار وصاروخًا حوثيًا بتكاليف ضخمة، دون أن تؤدي إلى تراجع الهجمات الحوثية.

ويرى الحوثيين فوائد سياسية من هذه الهجمات تفوق التكاليف التي تتحملها الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بدفاعهم عن القضية الفلسطينية. كما أن الجهود الأمريكية لم تردع الحوثيين عن مواصلة هجماتهم، بل إن العكس هو الذي حدث، حيث تصاعدت الهجمات بعد بدء الحملة الأمريكية الانتقامية.

ومن المحتمل أن لا تتمكن الولايات المتحدة من تقليص قدرات الحوثيين إلى الحد الذي يمنعهم من مهاجمة السفن في البحر الأحمر، مما يعكس فجوة كبيرة بين الحملة العسكرية والأهداف السياسية المرجوة.

وعلى الرغم من التأثير السلبي لهجمات الحوثيين على حركة الشحن العالمية وحرية الملاحة في البحر الأحمر، فإن التدخل العسكري الأمريكي لم ينجح في حل هذه المشكلة. بل أدى إلى تفاقم الوضع، مع انخفاض حركة الشحن التجاري وزيادة تكاليف الوقود وأقساط التأمين، مما أثر سلبًا على هوامش الربح لبعض الشركات.

وتعد حماية الممرات البحرية مشكلة دولية تستدعي حلولاً دولية، وليس من مسؤولية الولايات المتحدة وحدها. ويجب على الدول الأوروبية والآسيوية المشاركة بشكل أكثر فعالية في الدفاع عن الشحن في البحر الأحمر.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار المناوشات العسكرية بين الولايات المتحدة والحوثيين يهدد بمزيد من زعزعة استقرار اليمن، الذي يعاني بالفعل من صراع مدمر. حيث وصلت جهود الأمم المتحدة لإنهاء الصراع إلى طريق مسدود، نتيجة لتفاقم المناوشات العسكرية بين الطرفين، مما يعرض الهدنة الضمنية بين السعودية والحوثيين للخطر ويزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في البلاد.

أما المشكلة الثالثة، فهي أن الصراع بين الولايات المتحدة والحوثيين يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية، مما يهدد باندلاع حرب إقليمية واسعة النطاق في الشرق الأوسط. فالتوترات الحالية، التي زادت بشكل كبير منذ بداية حرب إسرائيل في غزة، قد تؤدي إلى اشتعال صراع كبير في المنطقة، واليمن قد يكون نقطة اشتعال محتملة.

وفي ظل عدم وجود نهاية واضحة للحرب في غزة وتزايد المخاوف من اندلاع حرب إقليمية، فإن القوة العسكرية الأمريكية لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها في إقناع الحوثيين بوقف هجماتهم أو تجنب الانجرار إلى صراع إقليمي أكبر.

https://responsiblestatecraft.org/yemen-houthi-red-sea-2669099944/

وزارة الخزانة تفرض عقوبات على وكلاء إيرانيين

متورطين في تهريب السلع

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن فرض عقوبات جديدة تستهدف كيانات تابعة لجماعات وصفتها بالإرهابية، تعمل كوكيلة لإيران في اليمن ولبنان وتورطت في تهريب السلع الإيرانية.

وتتضمن هذه العقوبات، التي أُعلن عنها في بيان صحفي صادر عن الوزارة في 15 أغسطس، عددًا من الشركات والأفراد والسفن المتورطة في نقل السلع، بما في ذلك النفط والغاز البترولي المسال، إلى اليمن والإمارات نيابة عن الحرس الثوري الإيراني.

وتشمل الكيانات المستهدفة شبكة سعيد الجمل، وهو ممول للمتمردين الحوثيين في اليمن يقيم في إيران، والذي سبق أن فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات في عام 2021. تساعد هذه الشبكة في تمويل هجمات الجماعة الحوثية على الشحن التجاري الدولي في البحر الأحمر، كما تقدم إيرادات لصالح قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني التي تدرب وتجهز وكلاء إيران في المنطقة.

كما فرضت العقوبات على شركة شحن مقرها هونغ كونغ تُدعى «كاي هينج لونج جلوبال إنيرجي المحدودة»، وأربع ناقلات تُدعى «إم في فنغشون»، «إم في فيكتوريا»، «إم في ليدي ليبرتي»، و«إم في بارفاتي»، التي قامت بنقل الغاز البترولي المسال الإيراني. وتشغل ناقلات «فنغشون» و«فيكتوريا» من قبل مجموعة تلاقي التي يسيطر عليها حزب الله، وقد تم استخدامها لشحن «عشرات الملايين» من الدولارات من الغاز الإيراني إلى الصين. وقد فرضت الولايات المتحدة سابقًا عقوبات على مجموعة تلاقي ومحمد قاسم البزال المسؤول في حزب الله.

وعلى الرغم من أهمية هذه العقوبات، فإن الخبراء يعتبرون أن هذه الإجراءات قد تتعرض للتقويض بسبب السياسة الأمريكية التي تهدف إلى تخفيف الضغوط على الحوثيين من خلال إبقائهم خارج قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية والحفاظ على استثناءات واسعة من تصنيفهم ضمن العقوبات، كما أشار ريتشارد جولدبرج، المستشار الأول لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، في تقرير نشرته المؤسسة.

و'أشار، ماكس ميزليش، محلل أبحاث بارز في مركز القوة الاقتصادية والمالية التابع للمؤسسة نفسها، إلى أنه منذ أن صنفت وزارة الخزانة سعيد الجمل ضمن قائمة العقوبات في عام 2021، واصلت الحكومة استهداف شبكته من شركات الشحن والسفن والوسطاء. ومع ذلك، يتساءل ماكس عما إذا كانت هذه الإجراءات مجرد لعبة «القط والفأر» التي استمرت لسنوات، أم أن الولايات المتحدة تقترب فعلاً من قطع شبكة الجمل إلى الأبد.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على سعيد الجمل و11 عضوًا من شبكته في 10 يونيو 2021، مشيرة إلى أن شبكته تولد عشرات الملايين من الدولارات من بيع السلع، مثل البترول الإيراني، التي يتم توجيه جزء كبير منها إلى الحوثيين في اليمن من خلال شبكة معقدة من الوسطاء وشركات الصرافة.

ومع كل تصنيف إضافي، يتساءل الخبراء عن فعالية هذه العقوبات في القضاء على هذه الشبكة، خاصة وأن العديد من سفن الجمل الخاضعة للعقوبات ترفع أعلامًا في دول ذات أنظمة متساهلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يشكل تحديًا للأمن البحري الدولي ويعقد جهود فرض العقوبات ضد النفوذ الإيراني.

https://www.fdd.org/analysis/2024/08/16/treasury-sanctions-iranian-proxies-smug-/gling-commodities

تصاعد العنف من وكلاء إيران يهدد بارتفاع كبير في أسعار النفط

سيمون واتكينز

تتزايد احتمالات تصاعد الهجمات على شحنات النفط في منطقة البحر الأحمر والمناطق المحيطة بها، ما قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. ويأتي هذا التوقع بعد الهجوم على الناقلة اليونانية «سونيون» وسفينة أخرى غير مسماة، وهو ما يعكس تصاعد النشاطات العسكرية من قبل عناصر بحرية تابعة للحرس الثوري الإيراني.

وتعكس الحوادث التي وقعت في 25 أغسطس وما سبقها من تصعيد من قبل الحوثيين في البحر الأحمر، النهج الذي تتبعه إيران في الرد على الهجمات الإسرائيلية ضدها وضد وكلائها، باستخدام حزب الله والحوثيين لشن تلك الهجمات مع الحفاظ على مسافة تضمن عدم استفزاز الولايات المتحدة بشكل مباشر.

وفي مايو 2023، شهد مضيق هرمز احتجاز القوات الإيرانية لناقلتي نفط في غضون أسبوع واحد، رغم أن الناقلتين لم تكن لهما علاقة مباشرة بإسرائيل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وتكاليف التأمين على الشحن، ولو بشكل مؤقت، كما حدث بعد اختطاف الحوثيين لسفينة «جالكسي ليدر» في نوفمبر 2023.

ويعد تأثير هذه الهجمات على أسعار النفط محدودًا، على الرغم من تهديدات الحوثيين في ذلك الوقت بإغراق السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر. ويرجع ذلك جزئيًا إلى تحول شركات النفط الكبرى إلى مسارات أطول وأكثر أمانًا، مثل طريق رأس الرجاء الصالح، بالإضافة إلى تعزيز الأمن البحري في المنطقة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عبر «عملية حارس الازدهار» التي صُممت خصيصًا لحماية شحن النفط من الهجمات الإيرانية والحوثية.

كما أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي تراجع عدد السفن العابرة لمضيق باب المندب على طريق البحر الأحمر بشكل كبير في أغسطس 2024 مقارنة بالعام السابق. ولفت التقرير إلى دور الصين في محاولة تهدئة التصعيد، نظرًا لنفوذها الكبير على طهران من خلال اتفاقية التعاون الشامل بين إيران والصين.

ومن المحتمل أن ترى إيران في تصعيد الهجمات من قبل وكلائها وسيلة فعّالة للرد على الهجمات الإسرائيلية الأخيرة، حيث يمكن أن يزيد حزب الله والحوثيين من عدوانهم ضد السفن الغربية في البحر الأحمر، أو استهدافهم منشآت النفط الرئيسية في السعودية، كما حدث في هجوم 2019 على منشأة «بقيق» وحقل «خريص» الذي تسبب في انخفاض كبير في إنتاج النفط السعودي.

هذه التطورات المتوقعة، قد تؤدي إلى تداعيات اقتصادية خطيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. في حالة تكرار هجمات كبيرة مماثلة لتلك التي وقعت في 2019، يمكن أن يتسبب ذلك في اضطرابات واسعة النطاق في أسواق الطاقة العالمية، مع ارتفاع كبير في أسعار النفط وتعطيل إمدادات الطاقة إلى العديد من الدول.

كما أن تصاعد التوترات قد يزيد من حدة الأزمات الإنسانية في اليمن، ويؤثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تجد القوى الإقليمية والدولية نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه إيران ووكلائها، بما في ذلك احتمالات تصعيد الردود العسكرية أو تعزيز الجهود الدبلوماسية لاحتواء التهديدات.

في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي هذا التصعيد إلى مزيد من التحالفات الإقليمية، حيث قد تسعى الدول المتضررة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني فيما بينها لمواجهة التهديدات المشتركة. هذه الديناميكيات قد تعيد تشكيل التحالفات السياسية في المنطقة وتؤثر على العلاقات الدولية بشكل أوسع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار التصعيد دون وجود جهود جادة لتهدئة الوضع قد يدفع المنطقة نحو مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار، ما يزيد من المخاطر الاقتصادية والأمنية على الصعيد العالمي.

https://oilprice.com/Geopolitics/Middle-East/The-Latest-Escalations-In-Violence-From-Irans-Proxies-Threatens-Huge-Oil-Price.html

هل تقوم روسيا بتسليح المتمردين الحوثيين؟

فؤاد شهبازوف

caliber

في أوائل أغسطس / آب، ذكرت وسائل الإعلام الغربية، مشيرة إلى مصادر استخباراتية، أن روسيا تجري محادثات مع حكومة الحوثيين في محاولة لتزويدهم بصواريخ مضادة للسفن وسط استمرار هجمات السفن في البحر الأحمر.

وبحسب ما ورد، كانت روسيا تستعد لتسليم صواريخ مضادة للسفن محلية الصنع، بما في ذلك معدات عسكرية أخرى، إلى المتمردين الحوثيين في يوليو / تموز، لكنها انسحبت في اللحظة الأخيرة وسط موجة من الجهود وراء الكواليس من قبل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لوقفها.

ويجادل البعض بأن الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لإحباط الهجمات على الشحن الدولي من قبل المسلحين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن ليست أكثر من «امتصاص الصدمات» ومن غير المرجح أن تؤدي إلى الاستقرار أو البحار الأكثر أمانًا. لقد عطلت هجمات الحوثيين بالفعل تدفق سلع بقيمة تريليون دولار أمريكي سنويًا عبر الطريق البحري الذي يعد حيويًا للتجارة بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

وفي الواقع، منذ اندلاع أزمة البحر الأحمر في ضوء هجمات الحوثيين، لعبت روسيا وإيران دورا حاسما في تنسيق الهجمات. بالنسبة لروسيا، كان الاصطفاف الوثيق مع إيران جزءا من سياستها لمواجهة الدعم الغربي لأوكرانيا منذ فبراير 2022. وبالتالي، يسعى الكرملين إلى تحالفات جديدة وعميقة بين القوى المعادية للغرب في أعقاب غزوه الشامل لأوكرانيا. ونظرا لتحالف روسيا الوثيق مع إيران والصين، وافق المتمردون الحوثيون على عدم مهاجمة السفن الروسية والصينية مع التركيز على السفن التجارية الغربية والإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن روسيا أوقفت في وقت سابق نقل الأسلحة إلى الحوثيين، فإن التوغل المفاجئ لأوكرانيا في منطقة كورسك الروسية والتقدم الناجح في الأراضي العميقة شجع موسكو على تجديد المحادثات مع الحوثيين بشأن نقل الأسلحة، حيث أعلن قائد أوكراني كبير مؤخرًا أنهم يسيطرون الآن على 1000 كيلومتر مربع من منطقة كورسك المجاورة لروسيا. ومع ذلك، لا تزال القوات الروسية تتدافع للرد على الهجوم الأوكراني المفاجئ.

لا تعد محاولات موسكو المتجددة لتسليح الحوثيين مفاجأة كبيرة، فحتى قبل الإمدادات المزعومة للأسلحة، كان ضباط هيئة الأركان العامة الروسية (GRU) يعملون في اليمن منذ عدة أشهر، ويقدمون التدريب للحوثيين لمساعدتهم في استهداف الشحن التجاري. ببساطة، بدأت موسكو في التفكير في الرد على جبهة جديدة من خلال تزويد الحوثيين اليمنيين بصواريخ حديثة مضادة للسفن.

وسيمثل تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لاستخدامها ضد الشحن الغربي توسعًا خطيرًا للصراع في أوكرانيا لن يكون من السهل التراجع عنه. ووفقًا لوسائل الإعلام المحلية، يُعتقد أن الأسلحة المعنية هي صواريخ كروز مضادة للسفن من طراز P-800 Oniks الأسرع من الصوت. على إثر ذلك، يسعى الحوثيون بشدة إلى ترقية قدراتهم العسكرية لإلحاق أضرار جسيمة بإسرائيل وداعميها في الغرب من خلال شن هجمات أكثر ضخامة في البحر الأحمر. ولذلك، فإن خطط روسيا لتزويد الحكومة المتمردة بالصواريخ تتماشى تمامًا مع مصالحهم.

علاوة على ذلك، على الرغم من التدابير المضادة الأمريكية والأوروبية، مثل «عملية «حارس الازدهار» التي تقودها الولايات المتحدة ومهمة «أسبيدس» التابعة للاتحاد الأوروبي، نفذ الحوثيون أكثر من 50 هجوما في البحر الأحمر منذ عام 2023. ومن المرجح أن يستمر دعم روسيا للحوثيين إلى أن يتم دعم قتالها مع أوكرانيا في منطقة كورسك بالأسلحة الغربية والمساعدات المالية والدعم السياسي. وفي هذا الصدد، قد تسعى الحكومة اليمنية المتمردة إلى تعزيز ترسانتها بأسلحة روسية جديدة وسط التقلبات الجيوسياسية والحرب المستمرة بين إسرائيل وحماس.

https//:caliber.az/en/post/260080/

هدنة هشة لكنها دائمة في اليمن

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

في 1 أبريل 2022، أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، عن هدنة لمدة شهرين بين أطراف الصراع في البلاد. تم تمديد هذه الهدنة مرتين، كل مرة لمدة شهرين. ومع ذلك، في 2 أكتوبر 2022، لم يكن من الممكن تمديدها مرة أخرى، على الرغم من استمرار الهدنة في الواقع. ظلت قنوات الاتصال مفتوحة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي، مما أدى إلى زيارة سفير المملكة العربية السعودية إلى اليمن، محمد آل جابر، إلى صنعاء في أبريل 2023. التقى آل جابر بقادة الحوثيين وأعرب عن تفاؤله بشأن التوصل إلى اتفاق سلام دائم. لكن على الرغم من الجهود المستمرة، لم يتحقق أي اتفاق رسمي. وفي سبتمبر 2023، زار وفد حوثي الرياض والتقى بوزير الدفاع خالد بن سلمان بن عبد العزيز، معربًا مرة أخرى عن تفاؤله بشأن اتفاق محتمل، ولكن دون أي نتيجة ملموسة.

أدى اندلاع الحرب في غزة إلى تصعيد التوترات الإقليمية، مما عرض الهدنة الفعلية في اليمن للخطر. بدأ الحوثيون باستهداف السفن المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي عبر مضيق باب المندب دعما لغزة. وردا على ذلك، أطلقت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون عملية «حارس الازدهار» في كانون الأول/ديسمبر 2023 لمواجهة أعمال الحوثيين. واصل الحوثيون استهداف السفن وحاولوا ضرب إيلات بالصواريخ والطائرات المسيرة، ونجحوا في النهاية في هجوم بطائرة مسيرة على تل أبيب. وردت إسرائيل بغارة جوية على ميناء الحديدة اليمني، مما دفع الحوثيين إلى التهديد بالانتقام.

ووسط هذه التطورات، تصاعدت التوترات أكثر في يوليو / تموز 2024 بعد أن أمر البنك المركزي اليمني، الذي يتخذ من عدن مقرا له، البنوك اليمنية بنقل مقارها من صنعاء في غضون 60 يوما وألغى تراخيص ستة بنوك مقرها هناك. واعتبر الحوثيون ذلك خطوة دبرتها المملكة العربية السعودية وهددوا بضرب المطارات السعودية والمرافق الرئيسية ردا على ذلك، بل أنهم نشروا لقطات فيديو للمطارات المهددة.

وفي 23 يوليو / تموز 2024، تم الإعلان عن اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا في عدن وجماعة الحوثي، والذي تضمن إنهاء الإجراءات ضد البنوك وزيادة عدد الرحلات الجوية من مطار صنعاء. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن المملكة العربية السعودية حثت حكومة عدن على وقف التصعيد وإلغاء الإجراءات المصرفية. وعلى الرغم من التوترات العديدة التي يمكن أن تعرض الهدنة الفعلية للخطر، يبدو أن كلا من المملكة العربية السعودية والحوثيين ملتزمان بالحفاظ عليها، كل لأسبابه الخاصة، على الرغم من أن هذا الالتزام لم يسفر بعد عن نهاية حاسمة للصراع.

المصلحة المشتركة في الحفاظ على الهدنة

يبدو أن المملكة العربية السعودية قد خلصت إلى أن الحرب في اليمن لم تعد في مصلحتها. لم يتم هزيمة الحوثيين أو إضعافهم، وبدلا من ذلك، واصلوا السيطرة على المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان في البلاد. كما شوهت الحرب سمعة المملكة العربية السعودية، لا سيما بسبب مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاتهامات بالتسبب في كارثة إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يعيق الصراع المستمر خطط التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وتنفيذ مشاريع رؤية 2030. إن العبء المالي للحرب، حيث أنفقت المملكة العربية السعودية حوالي 265 مليار دولار في عام 2020، يعيق التقدم في المشاريع الرئيسية التي تتطلب استثمارات كبيرة. وعلاوة على ذلك، تهدد هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة البنية التحتية السعودية الحيوية القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي والسياحة اللازمين لدعم رؤية 2030.

وفي هذا السياق، تسعى السعودية إلى تمديد الهدنة والتوصل إلى اتفاق سلام مع الحوثيين لمنع اليمن من أن يصبح منصة للهجمات على المصالح الأمنية والاقتصادية السعودية. ومن شأن مثل هذا الاتفاق أن يساعد أيضا في تأمين الحدود السعودية اليمنية، التي يسيطر الحوثيون على معظمها، وتسهيل التنسيق في مكافحة التهريب والاتجار بالبشر. وقد تأمل المملكة العربية السعودية أيضا في أن يؤدي التوصل إلى اتفاق إلى تقليل اعتماد الحوثيين على الدعم الإيراني، مما يجعلهم أقل ميلا إلى تعزيز العلاقات مع طهران، الأمر الذي من شأنه أن يقوض نفوذ الجمهورية الإسلامية في الفناء الخلفي للمملكة. إن العلاقة بين إيران والحوثيين ليست علاقة مباشرة بين الراعي والعميل، حيث تعتقد المملكة العربية السعودية أن قدرة الحوثيين على تحقيق عوائد اقتصادية قد تشجع على مزيد من الاستقلال عن إيران.

من جانبهم، يتوق الحوثيون إلى التوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية لترسيخ أنفسهم كقوة سياسية وعسكرية مهيمنة في اليمن. وبعد أن أثبتوا جدارتهم في الحرب وطوروا قوتهم العسكرية، يسعى الحوثيون إلى الاعتراف بهم كممثل أساسي وشرعي للشعب اليمني. وفي أي تسوية سياسية داخل اليمن، من المتوقع أن يهدف الحوثيون إلى تأمين حصة كبيرة من الحكم، لا سيما في المناطق الشمالية. كما أن رغبتهم في أن يكونوا الطرف الأقوى في حكم اليمن تدفع اهتمامهم بمعالجة القضايا الاقتصادية كجزء من التسوية، مما يسمح لهم بتقديم أنفسهم على أنهم القوة التي أنعشت الاقتصاد اليمني وعالجت احتياجات الجمهور بعد الحرب. ويشمل ذلك حل قضايا الرواتب في القطاع العام وتأمين حصة كبيرة من عائدات النفط. يريد الحوثيون أيضا أن تلعب المملكة العربية السعودية دورا مهما في إعادة إعمار اليمن بعد الحرب.

وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن تكون الحكومة المعترف بها دوليا هي الأكثر قلقا بشأن التسوية، خوفا من أن تأتي على حساب مصالحها الخاصة. تدرك هذه الحكومة أن التسوية السياسية لن تعيد سيطرتها على اليمن، بل قد تعزز موقف الحوثيين كقوة مهيمنة في البلاد. وفي ظل حرص المملكة العربية السعودية على الخروج من الصراع بأقل قدر من الضرر، ترى الحكومة المعترف بها دوليا نفسها الطرف الأضعف في المفاوضات، ومن المرجح أن تضطر إلى تقديم تنازلات. وقد تعزز هذا التصور من خلال اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي، حيث ألغت الحكومة إجراءاتها الاقتصادية خوفا من إعادة إشعال الحرب.

العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق

على الرغم من المصلحة المشتركة للمملكة العربية السعودية والحوثيين في مواصلة الهدنة والتوصل إلى اتفاق سلام، إلا أن التقدم كان بطيئا. وتسهم عدة عوامل في صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام دائم. تتمثل إحدى العقبات الرئيسية في إصرار المملكة العربية السعودية على وضع نفسها كوسيط بدلا من طرف في النزاع، بحجة أنها تسهل المفاوضات بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا. ويرفض الحوثيون بشدة هذا التوصيف، ويصرون على أن السعودية طرف رئيسي في الحرب. ويجادلون بأنه يجب أولا التوصل إلى اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب ووضع الترتيبات ذات الصلة قبل إجراء أي محادثات مع الأطراف اليمنية في ظل الحكومة المعترف بها دوليا. وفي حين يرفض الحوثيون التفاوض مباشرة مع الحكومة، إلا أنهم مستعدون للتعامل مع الأحزاب المكونة لها بشكل فردي، كما يتضح من اجتماعهم مع أعضاء حزب الإصلاح في مقر حماس في صنعاء.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى وقف الأعمال العدائية، وخاصة هجمات الحوثيين على أراضيها. وفي الوقت نفسه، يريد الحوثيون إنهاء الحرب مع المملكة العربية السعودية، وتأمين تعويضات لعائلات ضحايا الحرب، وضمان مساهمات سعودية كبيرة في إعادة إعمار اليمن بعد الحرب. وقد أدى ذلك فعليا إلى تهميش الحكومة المعترف بها دوليا لصالح المفاوضات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين. ومع ذلك، فقد طالت هذه المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بما يسمى «القضايا الإنسانية»، مثل إعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة بالكامل، وفتح الطرق في بعض المحافظات، وخاصة تعز.

إحدى النقاط الشائكة الرئيسية في المفاوضات هي مسألة رواتب القطاع العام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. تم تعليق دفع هذه الرواتب منذ عام 2016، ويطالب الحوثيون الحكومة بدفعها باستخدام عائدات نفط المناطق الخاضعة للحكومة في شبوة ومأرب وحضرموت. لكن الحكومة ترفض ذلك، لأنها تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات، التي لا تكفي لتغطية جميع نفقاتها. ويزداد الوضع تعقيدا بسبب التحديات الجديدة المتعلقة بعائدات النفط، لا سيما المطالب الاقتصادية والخدمية للقبائل في حضرموت، التي اتخذت مؤخرا إجراءات عسكرية لمصادرة الموارد النفطية للمحافظة بسبب عدم استيفاء المطالب.

كما لا تزال الخلافات قائمة حول آلية تسليم الرواتب. وبينما يطالب الحوثيون بإيداع الرواتب في البنك المركزي صنعاء لتوزيعها، تصر الحكومة على التعامل مع المدفوعات من خلال البنك المركزي في عدن. هناك أيضا خلاف حول قائمة الموظفين المستحقين للرواتب: تريد الحكومة استخدام كشوفات رواتب ما قبل عام 2014، بينما يريد الحوثيون تحديثها لتشمل جميع الموظفين الحكوميين الحاليين.

ومما يضاعف من هذه الصعوبات اندلاع حرب غزة ومشاركة الحوثيين لاحقا في دعم حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى. وقد أدى التدخل المتزايد للحوثيين، الذي بلغ ذروته في عملية «حارس الازدهار» التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتأمين الملاحة في البحر الأحمر، إلى تصعيد التوترات. إن تهديدات الحوثيين بالانتقام من قصف إسرائيل للحديدة، إلى جانب الوعود بردود عسكرية من حلفائهم في «محور المقاومة»، تخاطر بتوسيع الصراع إلى نطاق إقليمي أوسع.

كما أثرت حرب غزة سلبا على المفاوضات المتعثرة بالفعل بشأن حل دائم في اليمن. الولايات المتحدة، التي كانت تضغط من أجل وقف إطلاق النار في اليمن، دخلت الآن الصراع مع الحوثيين، مما يعقد محادثات السلام. وحثت واشنطن السعودية على النظر في أزمة البحر الأحمر في مفاوضاتها وإبطاء عملية السلام. ظلت المملكة العربية السعودية ملتزمة بالحفاظ على الهدنة الهشة – على الرغم من التقارير الواردة عن اعتراضها لصواريخ الحوثيين التي تستهدف إسرائيل – وتجنبت أي أعمال يمكن أن تعيد إشعال الصراع اليمني. كما امتنعت السعودية عن المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في البحر الأحمر، ورفضت السماح للمقاتلات الأمريكية باستخدام مجالها الجوي لشن ضربات على اليمن، ونفت أن تكون الطائرات الإسرائيلية التي ضربت الحديدة قد عبرت المجال الجوي السعودي. وقد ساعد هذا النهج الحذر من قبل المملكة العربية السعودية في الحفاظ على الهدنة والحفاظ على الأمل في التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وقد أظهر الحوثيون أيضا رغبة في إبقاء المملكة العربية السعودية خارج الصراع الإقليمي الأوسع، مع التركيز بدلا من ذلك على مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة.

الاستنتاج

ساعد اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي الأخير على الحد من التوترات، لا سيما في ضوء تهديدات الحوثيين باستئناف الهجمات على المملكة العربية السعودية. يمكن أن يمهد هذا الاتفاق الطريق لإجراء مناقشات حول القضايا العالقة الأخرى، مثل مطار صنعاء وميناء الحديدة والنزاع على الرواتب، لكن التوترات الإقليمية الناتجة عن الصراع بين إسرائيل وغزة تشكل تحديات كبيرة أمام التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وفي حين أن المملكة العربية السعودية والحوثيين لديهم مصلحة في الحد من التوترات والحفاظ على الهدنة الفعلية، فإن السياق الإقليمي المتقلب لا يقدم أي ضمانات بأن الهدنة ستصمد. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الهدنة بشكلها الحالي لا يحل العديد من القضايا اليمنية العالقة، والتي يمكن أن تندلع في أي لحظة، خاصة بالنظر إلى الديناميات الداخلية المعقدة والظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة في البلاد.

ومن المهم أيضا ملاحظة أنه حتى لو توصلت المملكة العربية السعودية والحوثيون إلى اتفاق نهائي لإنهاء الحرب، فإن هذا لن يحل بالضرورة الأزمة اليمنية الأوسع. إن حل الصراع يتطلب تسوية داخلية شاملة تشمل جميع الفصائل اليمنية، الأمر الذي يتطلب جهدا كبيرا. هذه العملية معقدة بسبب التناقضات الداخلية العديدة في اليمن، والعديد من القضايا المحلية التي تحتاج إلى معالجة، ومشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية التي تواصل دعم مختلف الأطراف في النزاع. لذلك، في حين أن الحوار السعودي الحوثي هو خطوة حاسمة نحو السلام، إلا أنه ليس سوى جزء واحد من لغز أكبر بكثير وأكثر تعقيدا يجب تجميعه معا لتحقيق استقرار دائم في اليمن.

https//:arabcenterdc.org/resource/a-fragile-but-enduring-truce-in-yemen/

مـــركز أبعاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center

0096773788778
0096773788778
abaadstudies
abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.